

«ليالي مسقط».. ساحات إبداعية للصناعات التراثية ◀ 04



ISSN 2076 - 9911

 9 772076 991001
 ٣١٥ بيسة

رئيس التحرير
 حاتم الطائي

⑆ www.alroya.om
 ⑆ info@alroya.info

f X ⑆ ⑆ ⑆ ⑆
 alroyanewspaper

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

حاتم الطائي ضمن قائمة «أكثر 50 إعلاميًا مؤثرًا» في الوطن العربي



هامة: فقد بلغ عدد الإعلاميين الذكور ٣ شخصية (نسبة ٧٤٪)، بينما مثلت إيميلايات ١٢ شخصية (نسبة ٢٦٪). تصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بـ ٢٢ شخصية (٤٤٪)، تليها لبنان بأربع شخصيات (٨٪)، ثم مصر وسوريا بثلاث شخصيات لكل منهما (٦٪)، مما يعكس ثقل الإعلامي والتاريخي لهذه الدول. توزعت بقية الشخصيات على ١٢ دولة عربية أخرى.

الرؤية - غرفة الأخبار

اختير الأستاذ حاتم بن حمد الطائي رئيس تحرير جريدة الرؤية ضمن قائمة "٢٠١٠-المؤثرين- الشخصيات الإعلامية والأقلام الصحفية الأبرز في العالم العربي لعام ٢٠٢٥"، والصادرة عن الاتحاد الدولي للصحافة والإعلام، وذلك ضمن النسخة السنوية الأولى من مؤشر النوعي المعتمد.

كما جرى اختيار الإعلامي يوسف الهويّ من سلطنة عُمان ضمن القائمة. ويأتي هذا المؤشر تويجاً لعام كامل من الرصد والمتابعة الدقيقة لأداء الكوادر الإعلامية العربية، وترسيخاً لمعايير المهنية ودفعاً للعبلة المتميز في تقديم المحتوى الرصين.

الغزة استطاع إحداث فارق حقيقي في المشهد الإعلامي المعاصر. وجاء إطلاق هذا المؤشر عقب الاجتماع الاستراتيجي الأول للاتحاد لعام ٢٠٢٦، برئاسة الدكتور محمد أحمد طيارة رئيس الاتحاد؛ حيث تم اعتماد المبادرة رسمياً كمرجعية مهنية دولية تكرم المبدعين العرب وتبرز أداؤهم القيادية في تشكيل الوعي العام.

وكشف تحليل القائمة عن عدة مؤشرات



تدعو إدارة الاشتراكات بجريدة الرؤية
المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد
إلى تجديد الاشتراكات للعام 2026.

رقم الحساب (0331010926900019)
بنك مسقط - مؤسسة الرؤية للصحافة والنشر

علماً أن سعر الاشتراك السنوي للنسخة
الواحدة هو 78,750 ر.ع شاملا الضريبة.

أرقام التواصل للاشتراكات

هاتف : 24652400 - فاكس : 24652404
البريد الإلكتروني : ibrahim@alroya.net

أو التواصل المباشر

إبراهيم الهادي مدير الاشتراكات : 99455185

f y t i alroyanewspaper www.alroya.om

مكتبة رقمية في من أوبريد للتدريس والتدريس

خبراء: تعيين السيد ذي يزن تطور لافت في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني

ترسيخ نموذج «القيادة الاقتصادية الموحدة» مع

تعيين نائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

- دمج «وحدة متابعة تنفيذ عُمان 2040» في وزارة الاقتصاد يخلق منظومة متكاملة
- عُمان ماضية بخطى ثابتة نحو بيئة استثمارية أكثر جاذبية ووضوحًا في الخطط الاستراتيجية
- دفعة قوية مُرتقبة في القطاعات الاقتصادية الواعدة مع نمو الاستثمارات



الرؤية - سارة العبرية

أجمع خبراء اقتصاديون على أن تعيين صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ودمج وحدة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في وزارة الاقتصاد، يفتح مسارًا جديدًا في إدارة الاقتصاد الوطني، وينقله من إطار إداري تقليدي إلى قيادة سيادية مُوحدة تحكمها فلسفة واضحة في صناعة القرار، تربط الرؤية الاستراتيجية بالتنفيذ العملي للخُطط والبرامج.

وقال الخبراء - في تصريحات لـ «الرؤية» - إنَّ هذه الخطوة تُكسِّر توجُّه الدولة لوضع الاقتصاد في صدارة المرحلة المقبلة، والتي تتطلب سرعة في الحسم، ووضوحًا في الأولويات، ومواءمة مؤسسية تعالج تشتت القرار الاقتصادي، وتُعزِّز كفاءة التنفيذ، وترفع ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني؛ بما يضمن انتقال رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من كونها وثيقة توجيهية إلى مسار تنفيذي ملمَّز يُقاس أثره على النمو، والتوظيف، وجودة حياة المواطن.

وقال الدكتور داود بن سليمان المحرزي الباحث والخبير

222.1 ألف زائر للجبل الأخضر في 2025

الجبل الأخضر- العُمانية	
بلغ عدد زوار ولاية الجبل الأخضر محافظة الداخلية، خلال الفترة من يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٢٥، ٢٣٢ ألفًا و١٥١ زائرًا، مقارنة بـ ٢٠٣ آلاف ٦٢٩	زائرًا خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢٤ مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٩,١ في المائة، وذلك وفقًا للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وأوضحت الإحصاءات أن عدد الزوار العمانيين إلى ولاية الجبل الأخضر خلال العام ٢٠٢٥
بلغ ٨٢ ألفًا و١٤٢ زائرًا، وبلغ عدد الزوار السعوديين ٤ ألفًا و٩٥٧ زائرًا، وبلغ عدد الزوار الإماراتيين ٥٨٨ زائرًا، أما عدد الزوار البحرينيين فقد بلغ عددهم ٦٩٩ زائرًا، بينما بلغ عدد الزوار الكويتيين ألفًا و٤٤١ زائرًا، كما	بلغ عدد الزوار القطريين ٧٧٩ زائرًا. وتبينت الإحصاءات أن عدد الزوار من الجنسيات العربية الأخرى بلغ ٩ آلاف و٩٠٢ زائرًا، في حين شكلت الجنسيات الأجنبية النسبة الأكبر من الزوار بـ ١١ آلاف ٦٤٣ زائرًا.

يكتب لكم:

د. محمد بن عوض المشيخي
الحرب الخامسة!
د. عبدالله باحجاج
معالي السيد إبراهيم البوسعيدي..
شخصية المهام الاستثنائية
خالد بن سالم الغساني
عُمان في مرحلة جديدة من النمو المستدام
د. محمد بن خلفان العاصمي
إعادة هيكلة وزارة.. رؤية لمستقبل واعد

اقرأ في عدد اليوم:

«مجلس صهار الثقافي» يحتفي بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم
04
هل تراجعت ثقة الشباب في وظائف القطاع الخاص؟
09
مختصون لـ«الرؤية»: التوازن مطلوب بين الانفتاح التجاري وحماية الاستثمار المحلي
06



24775777 | www.dhofarislamic.com

*طبق الشروط والأحكام



عش حياة أحلامك اليوم
مع تمويل السلع بنسبة أرباح تبدأ من

3.49%



إعلان المشاريع الابتكارية المتأهلة لـ«جنيف الدولي للاختراعات».. غداً

مسقط- الرؤية

جنيف الدولي للاختراعات تُعد أحد برامجها الاستراتيجية الداعمة للابتكارات الفردية، وتهدف إلى إبراز القدرات الابتكارية العُمانية على المستوى العالمي، وتوسيع آفاق المبتكرين من خلال الاحتكاك المباشر بخبراء الصناعة والبحث العلمي، إلى جانب بناء شراكات دولية فاعلة.

ويُعد معرض جنيف الدولي للاختراعات، الذي انطلق عام ١٩٧٢، من أكبر وأهم المنصات العالمية المتخصصة في مجال الاختراع والابتكار؛ إذ يستقطب سنوياً أكثر من ألف ابتكار من نحو ٤٠ دولة حول العالم، في مجالات متنوعة تشمل الهندسة والطاقة والصحة والبيئة والتقنية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والنقل والعلوم الحياتية.

وأشارت الهيئة إلى النجاحات التي حققتها سلطنة عُمان في مشاركتها السابقة بالدورة الخمسين (٥٠) من المعرض، حيث حصد المبتكرون العُمانية ميدالية ذهبية وميداليتين فضيتين، وسط مشاركة عالمية تجاوزت ٤٥ دولة وأكثر من ١٢٠٠ مخترع ومبتكر، وهو ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الابتكارات الوطنية وقدرتها على المنافسة دولياً. ويُنبت الهيئة أن اختيار المشاريع المتأهلة للمشاركة في دورة عام ٢٠٢٦ يخضع لمعايير دقيقة، من أبرزها امتلاك مشروع ابتكاري أو نموذج أولي، وإيداع طلب براءة اختراع أو امتلاك حق ملكية فكرية خلال الأعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٥).

تنظم هيئة البحث العلمي والابتكار يوم غدٍ الثلاثاء، بالجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان «جيوتك»، حفلَ إعلان المشاريع الابتكارية المتأهلة لتمثيل سلطنة عُمان في معرض جنيف الدولي للاختراعات في دورته الحادية والخمسين، وذلك تحت رعاية سعادة الدكتور سيف بن عبدالله الهادي رئيس هيئة البحث العلمي والابتكار. وذكر أن تنظيم هذا الحدث في إطار الجهود الوطنية المتواصلة لتعزيز منظومة البحث العلمي والابتكار، وترجمة مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتمكين الكفاءات الوطنية، ودعم الابتكار بوصفه رافداً رئيسياً للتنمية المستدامة. وتتضمن الفعالية تقييم المشاريع الابتكارية المتأهلة لمرحلة التصفية النهائية من قبل لجنة تحكيم متخصصة تضم نخبة من الخبراء والمختصين في مجالات البحث العلمي والابتكار. وقد تقدم للمشاركة في هذه الدورة ١١٨ مشروعاً ابتكارياً، جرى عقب الفرز الأولي اختيار ٢٠ مشروعاً للانتقال إلى مرحلة التقييم النهائية، على أن يتم اختيار ٤ مشاريع ابتكارية لتمثيل سلطنة عُمان في معرض جنيف الدولي للاختراعات، الذي سيقام خلال شهر مايو المقبل بمدينة جنيف السويسرية. وأكدت الهيئة أن مشاركتها في معرض

فجوة بين التوجهات الاستراتيجية الوطنية والممارسات الفعلية بمؤسسات التعليم العالي دراسة بحثية تدعو لترسيخ اقتصاد المعرفة عبر بوابة «العلوم الإنسانية»

«الدراسة تمثل نقداً صريحاً لـ«النيلولبرالية» واختزال التعليم لغايات اقتصادية بحتة

مسقط- العُمانية

عُمان ٢٠٤٠ والاستراتيجية الثقافية ٢٠٢١-٢٠٤٠، التي تؤكد أهمية الهوية الوطنية، والثقافة، والإبداع، وبين الممارسات الفعلية في مؤسسات التعليم العالي، التي تميل إلى إعطاء أولوية أكبر للتخصصات العلمية والتقنية والتجارية.

وبيّنت الدراسة، من خلال تحليل بيانات توزيع أعضاء هيئة التدريس وأمط الحاق الطلبة داخل سلطنة عُمان وخارجها، أن العلوم الإنسانية لا تزال تحافظ على حضور مهم، لا سيما في مجالات التعليم والمجتمع والثقافة، إلا أن هذا الحضور يشهد تراجعاً تدريجياً مقارنة بالتخصصات الهندسية والتقنية، خاصة بين الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج.

وأكد الباحثان أن إعادة تمركز العلوم الإنسانية لا تُعد ترفاً أكاديمياً أو توجهاً ثقافياً معزولاً، بل تمثل ضرورة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مواطن واع ومبدع، وضمان أن يكون التقدم العلمي والتقني منسجماً مع القيم الأخلاقية والاجتماعية. ودعت الدراسة إلى تبني سياسات تعليمية وبحثية تُعزز التكامل بين العلوم الإنسانية والتخصصات العلمية، من خلال تطوير

مناهج متعددة التخصصات، وتوفير دعم مؤسسي وبحثي للعلوم الإنسانية، وإدماجها ضمن منظومات الابتكار الوطنية، بما يتسجم مع تطلعات سلطنة عُمان في بناء مجتمع معرفي متجذر في هويته، ومنفتح على العالم. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الاستثمار في العلوم الإنسانية يُسهّم في إعداد أجيال تمتلك الكفاءة التقنية إلى جانب الوعي الثقافي والأخلاقي، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمتوازنة في سلطنة عُمان. وقالت الدكتورة مريم بنت علي الهنائية أستاذة مساعدة في التواصل بين الثقافات بقسم اللغة الإنجليزية والترجمة في جامعة السلطان قابوس، إن هذا البحث لم يكن وليد لحظة بحثية طارئة؛ بل هو جزء من مشروع فكري ممتد بدأ ضمن منحة بحثية منذ عام ٢٠٢٢، ويهدف إلى إعادة التفكير في موقع العلوم الإنسانية، ومنظومة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي العُمانية. وأضافت أنه على المستوى الأكاديمي، ينطلق هذا المشروع من نقد منهجي متعمّق للنيلولبرالية التي أعادت تعريف التعليم بوصفه أداة اقتصادية بحتة، تُقاس فيها قيمة المعرفة بقدرتها على تحقيق الربحية،

مناهج متعددة التخصصات، وتوفير دعم مؤسسي وبحثي للعلوم الإنسانية، وإدماجها ضمن منظومات الابتكار الوطنية، بما يتسجم مع تطلعات سلطنة عُمان في بناء مجتمع معرفي متجذر في هويته، ومنفتح على العالم. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الاستثمار في العلوم الإنسانية يُسهّم في إعداد أجيال تمتلك الكفاءة التقنية إلى جانب الوعي الثقافي والأخلاقي، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمتوازنة في سلطنة عُمان. وقالت الدكتورة مريم بنت علي الهنائية أستاذة مساعدة في التواصل بين الثقافات بقسم اللغة الإنجليزية والترجمة في جامعة السلطان قابوس، إن هذا البحث لم يكن وليد لحظة بحثية طارئة؛ بل هو جزء من مشروع فكري ممتد بدأ ضمن منحة بحثية منذ عام ٢٠٢٢، ويهدف إلى إعادة التفكير في موقع العلوم الإنسانية، ومنظومة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي العُمانية. وأضافت أنه على المستوى الأكاديمي، ينطلق هذا المشروع من نقد منهجي متعمّق للنيلولبرالية التي أعادت تعريف التعليم بوصفه أداة اقتصادية بحتة، تُقاس فيها قيمة المعرفة بقدرتها على تحقيق الربحية،

تَهْنِئَةً

يتقدم مجلس إدارة
شركة سكن لإدارة المرافق
والإدارة التنفيذية وجميع العاملين

بخالص التهاني والتبريكات إلى
سعادة الشيخ طاهر بن مبخوت الجنبلي
بمناسبة نيّله الثقة السامية
وتعيينه محافظاً لمحافظة الظاهرة
مثمّنين جهوده وإنجازاته وتفانيه خلال قيادته
للشركة كرئيس تنفيذي

متمنين له دوام التوفيق والنجاح
في مسؤولياته الجديدة





أكدوا أن دمج «وحدة متابعة تنفيذ عُمان 2040» في وزارة الاقتصاد يخلق منظومة متكاملة

خبراء لـ«الرؤية»: تعيين نائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يُرسخ نموذج «القيادة الاقتصادية الموحدة»

تعيين السيد ذي يزن يمثل تطوراً في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني ونقطة تحول حقيقية بمسارات النمو

المحزري: وجود مرجعية اقتصادية عليا يُعزز جهود التنسيق وحسم القرار وتنفيذه بفاعلية

عُمان ماضية بخطى ثابتة نحو بيئة استثمارية
أكثر جاذبية ووضوحًا في الخطط الاستراتيجية

الخروصي: المنصب يلغي تعددية مراكز صناعة القرار الاقتصادي ويخلق مرجعية قوية ومسؤولة

دفعه قوية مُرتقبة في القطاعات
الاقتصادية الواعدة مع نمو الاستثمارات

◀◀ **المفرجي: الاقتصاد العُماني قوي ومنضبط
وقادر على الاستجابة للمتغيرات العالمية**

الرؤية- سارة العبرية

أكد خبراء اقتصاديون أن تعيين صاحب السمو السيد ذي يزن بن هشام آل سعيد نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ودمج وحدة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في وزارة الاقتصاد، يفتح مساراً جديداً في إدارة الاقتصاد الوطني، وينقله من إطار إداري تقليدي إلى قيادة سيادية مُؤدَّة تحكُّمها فلسفة واضحة في صناعة القرار، تربط الرؤية الاستراتيجية بالتنفيذ العملي للخُط والبرامج.

وأشار الخبراء - في تصريحات له- الرؤية - إلى أن هذه الخطوة تُكرس توجه الدولة لوضع الاقتصاد في صدارة المرحلة المقبلة، والتي تتطلب سرعة في الجسم، ووضوحاً في الأولويات، ومواءمة مؤسسة تعالج تشتت القرار الاقتصادي، وتعزز كفاءة التنفيذ، وترفع ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني؛ ما يضمن انتعاش رؤية «ميدان ٢٠٢٠» كونها وثيقة توجيهية إلى مسار تنفيذي مُلمّ بمقاس أثره على النمو، والتوظيف، وجودة حياة المواطن. وقال الدكتور داود بن سليمان المحرري الباحث والخبير في الاقتصاد السياسي والشرىعات الاقتصادية، إن هذه الخطوة تحمل دلالات سياسية واقتصادية واضحة، وتعبئ رسالة مفادها: إن الاقتصاد لم يعد ملأاً موزعاً بين الجهات، وإنما أصبح شأناً سيادياً يتطلب عباءة عليا موحدة قادرة على التنسيق والجسم ورباط الرؤية بالتنفيذ.

وأضاف الحزري أن تعيين صاحب السمو في هذا المنصب، يأتي في توقيت بالغ الأهمية؛ إذ يمر الاقتصاد الغنياني بمرحلة انتقالية حرجية، تتطلب سرعة في اتخاذ القرار، ودقة في التنسيق، ووضوحاً في الأولويات، لافتاً إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب من القادة الاقتصاد بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الكلية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في الاستقرار المالي وغو الناتج المحلي وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية، إلا أن هذا التحسن لم يَرْمِ بالشكل الكافي في غو إنتاجي مُستدام أو فرص عمل نوعية، وهو ما أعاد طرح سؤال جوهري حول كفاءة آلية إدارة الملف الاقتصادي.

وأشار المحرزي إلى أن إدارة الاقتصاد في السلطنة اتسمت -تاريخيًا- بتعدد الجهات وتداخل الصلاحيات، ورغم ما وفره هذا النموذج من تنسيقية في عملية صناعة وتنفيذ القرار، إلا أنه في المقابل أدى عمليًا إلى بطء القرار، وتراجع فعالية التنفيذ، وتأخر حسم بعض الملفات الاقتصادية الحيوية. ويؤكد المحرزي أن منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يمثل انتقالًا من الإدارة الأفقية إلى القيادة الاقتصادية الموحدة؛ حيث تصبح المسؤولية أوضح، والمساءلة أكثر مباشرة، والقرار أعمق تركيزًا؛ إذ لم يعد الوقت يسمح بالمقاربات البطيئة أو القرارات المجزأة، في ظل اقتصاد عالمي سريع التحول وضغوط تنطلب استجابة أكثر حسمًا ووضوحًا.

وذكر الخير في الاقتصاد السياسي، أنَّ القيمة المضافة لهذا التحول تكمن في توحيد السياسات المالية والاستثمارية والتنمية ضمن إطار واحد كحلقة وصل مباشرة بين الرؤية الاستراتيجية «العلوية» والسياسات التنفيذية اليومية؛ مما يُتيح تحقيق اتفاق القرار في القضايا الاستراتيجية، وتقليل التعارض بين الخطط القطاعية، وتعزيز كفاءة متابعة تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى، خصوصاً في ظل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة؛ باعتبارها ثاني إطار تنفيذي متكامل منبثق عن رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهي لحظة مفصلية في تاريخ الاقتصاد العُماني. كان الاقتصاد العُماني بحاجة إلى هذا منذ سنوات، وهو ما كان غالباً نسيباً في الهمال السابقة.

وتابع القول: «يكسب منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أهمية استثنائية؛ إذ ملامأجوة طالما عانت منها الإدارة الاقتصادية، والمتمثلة في تشتت مراكز القرار وتعدد الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية دون وجود مرجعية عليا قادرة على التنسيق والحسم؛ حيث إن وجود قيادة اقتصادية واحدة على هذا المستوى يُنبئ بمواءمة

السياسات المالية والاستثمارية والتشغيلية، وتُسرع عملية اتخاذ القرار في القضايا الاقتصادية الحيوية. وأوضح الدكتور داود المحرزي أن هذا التمييز يوصل بعداً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في مناعة الاقتصاد اللبناني، واستقراره؛ إذ يبعث برسالة واضحة بأن السلطات اللبنانية ماضية بخطى ثابتة نحو بيئة استثمارية أكثر جاذبية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسريع الإجراءات، وتعزيز الحوكمة والشفافية والتخطيط طويل المدى؛ فالمستثمر - سواء المحلي أو الأجنبي - يبحث قبل كل شيء عن وضع الرؤية، واستقرار السياسات، وسرعة اتخاذ القرار، وهي عناصر لا يمكن تسيخها دون قيادة اقتصادية عليا تملك القدرة والريّة في أن واحد، منبياً إلى أن المرجح أن يشهد الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل السياحة، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الرقمي دفعة قوية خلال المرحلة المقبلة.

وفي الجانب الاجتماعي، قال المحرزي إنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن معيشة المواطن؛ ف نجاح أي سياسة اقتصادية تُقاس بمدى انعكاسها على مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل مجدية خصوصاً للشباب، لافتاً إلى أن التحدي الحقيقي يتمثل في الانتقال من عو يعتمد على الدورات النفطية والظروف المؤقتة إلى عو قائم على الإنتاجية، والمهارة، والقيمة المضافة. وأضاف أن المرحلة المقبلة لا تخلو من تحديات حقيقية، وفي مقدمتها تقلبات الاقتصاد العالمي، وضغوط الإصلاح المالي، ومتطلبات التوازن بين الانضباط المالي، والخصاف على الزخم الاقتصادي.

ويرى المحرزي أن القيمة الحقيقية لهذا التغيير تكمن في الانتقال من مرحلة التخطيط المكثف إلى مرحلة التنفيذ الصارم القائم على مؤشرات أداء قابلة للقياس، وأن النجاح سيقاس بمدى الجأز في التعامل مع ملفات شاذة، مثل إصلاح سوق العمل، وتمكين القطاع الخاص دون تحميله أعباء بيروقراطية إضافية.

وأوضح المحزري أن «تعيين صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يمثل فرصة ذهبية لتحويل الرؤية الاقتصادية إلى واقع يركز على مؤشرات أداء حقيقية، ويعكس أيضاً تحولاً في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني، وبشكل نقطة تحول حقيقية في مسار النمو الاقتصادي العُماني».

وقال الدكتور سلطان بن خميس الخروصي باحث في التربية والمواطنة وشؤون المجتمع إن هذا المنصب يُشكّل تحوُّلاً عميقاً في عملية إدارة الملف الاقتصادي في البلاد وليس ترتيباً إدارياً وحسب؛ فالمتوقع خلق قيادة اقتصادية مركزية مسؤولة بدلاً من الإدارة الشاركية ونفرض هذا المنصب بين مختلف المؤسسات، وغياب اجتماعات وقرارات اللجان المتشعبة التي طالما كانت حجر عثرة أمام الكثير من المشاريع الاقتصادية الوطنية، لافتاً إلى أن هذا المنصب سيعمل على إعادة قواعد الأولويات الاقتصادية إلى الانتقال من الإدارة المتشعبة إلى الخطّة التنفيذية، بمسارات واضحة، والتحول من الخطأ التفاضلي إلى المجرأة إلى التخطيط المتوافق مع مؤشرات التنمية الحقيقية لا سيما مع رؤية عُمان ٢٠٤٠. وأوضح المحرق للوضع الاقتصادي سابقاً يشعر بوجود

فحجة حقيقية بين رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ومؤشرات التنفيذ، مؤكداً أن هذا المنصب سيعمل على ربط الرؤية النظرية مع مؤشرات التنفيذ مباشرة، مما يبرسم صورة واقعية لصناع القرار ويجعلها من رؤية توجيهية توضيحية إلى مسار إلزامي.

وتبين الخروصي أن الأهمية الفعلية لهذا المنصب تكمن من دوره المتوقع في صياغة وتوجيه القرارات الاقتصادية وفق فلسفة مدروسة وعقيدة مؤسسية قائمة على الكفاءة والمسؤولية؛ فهو مهم في إلغاء تعددية مراكز صناعة القرار الاقتصادي وخلق مرجعية قوية ومسؤولة تسهم في تحقيق المصلحة الوطنية ورخاء المواطنين، وتستطيع حسم القرارات حينما تتعارض مع سياسات تعدد المؤسسات دون تأخير أو تعطيل، وبناء منظومة متكاملة تُعبر عن التنسيق الاقتصادي الشكلي والمنطقي إلى الإنجاز الفعلي السلس والمنت.

وأوضح أن كثيراً من القرارات الاقتصادية كانت تدفع إلى لجان وفوق عمل دون صلاحيات إلزامية،

وكثير منها يحاول الحفاظ على مصالحها القطاعية، ولكن مع هذا المنصب الجديد يتحول التنسيق من السياق التطوعي إلى الإلزامي، علاوة على دوره المهم في توحيد الخطاب الاقتصادي داخل مختلف مؤسسات الدولة، كما إنها رسالة واضحة للمستثمرين والمنظمات والمؤسسات الدولية للخارج؛ مما يعزز قيمة الثقة وحسن صورة الاستقرار الاقتصادي والاستثماري السائد للبلاد. وأكد الخروصي أن هذه الخطوة تعدُّ مؤشراً قوياً تجسّد الفلسفة الاقتصادية الوافئة والمسؤولة التي تنتهجها قيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان إسماعيل بن طارق المعظم - أعزه الله - وقال إن هذا المنصب سيعمل على تحويل الخطط إلى قرارات تنفيذية ومتابعتها ووضع جدول زمني لتنفيذها، والعمل على ربط كل خطوة بأحد مساهمات رؤية «عمان ٢٠٤٠» والاتفاق من مساهمة هدف اللجان والفرق المؤقتة - والتي كان غالباً دورها استشاري، إلى إنشاء مركز قيادي اقتصادي موحد يملك الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات

الأفقية الملممة لكل مؤسسات الدولة، والمُمكنة في المتابعات القصيرة وطويلة الأمد باستمرار، مع قياس القرارات وفق الأثر الاقتصادي دون الاعتماد على الجانب النظري وحسب.

وولفت الخروصي إلى أنَّ هذا المنصب يعكس تحولاً مُؤسسياً؛ فهو يعمل على نقل مخرجات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من إطار استراتيجي طويل

الأمد إلى برنامج تنفيذ مُثَقَّف عبر نافذة الخطّة الخمسية العادية عشرة، تكون مميزة وناضجة وواضحة بصورة أكبر عن سابقتها من الخطّة.

من جهته، قال يوسف بن راشد المفرجي مدرب وخبير في الوعي والثقافة المالية إلى السلطة عُمان تحولت بهذا المنصب إلى القيادة الاقتصادية المتكاملة، فالسلطنة تمر بمرحلة مفصلية في مسيرتها الاقتصادية والتي تتطلب أدوات قيادة مختلفة أكثر تكاملاً وأسرع في اتخاذ القرار، وأكثر قدرة على تحويل الرؤى إلى نتائج ملموسة. وبين المفرجي أن هذا المنصب يؤكد أن الدولة اختارت أن تقود المرحلة المقبلة من خلال اقتصاد قوي ومنضبط، وقادر على الاستجابة للاحتياجات والمصغبات العالمية، ويعزز من خلال قيادة اقتصادية عُليا تضمن استمرارية الاستقرار المالي، ورفع كفاءة السياسات الاقتصادية، وكذلك تعزيز

ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية». ومن جهة ثانية، يؤكد الخبراء أن دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ في وزارة الاقتصاد، من شأنها أن تعزز المواءمة المؤسسية في الملف الاقتصادي، وتعزز التكامل بين جوانب التخطيط والسياسات التنفيذية.



رقم المناقصة	اسم المناقصة
2026/2	تنظيم وإدارة الفعاليات لغرفة التجارة والصناعة

- قيمة العطاء مصدقاً
- من تاريخ آخر موعد لت
- نسبة التعمين في الس
- نسب أعلى في التعم
- العالم أن ما يلتفت

توضيح العروض / العم
الشؤون الإدارية.

للعلم بأن الفرصة غير
دون إبداء الأسباب.

آخر يوم لاستلام العم

للاستفسار يمكنكم الات
البريد الإلكتروني : om

omanchamber

وفي هذا الإطار، يقول الدكتور داود المحرجي إن دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ يضع الهيئة مركزية في البناء المؤسسي الحكومي، وذلك من خلال نقل الرؤية من كونها وثيقة استشرافية بعيدة المدى إلى أداة توجيه يومية للقرار الاقتصادي. وأضاف أن هذا الدمج يعزز التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات التنفيذية، ويوضح حضور الرؤية في إعداد وتحديد الأولويات المستدامة، وصياغة السياسات القطاعية، وهو شرط أساسي لتحويل الرؤية إلى نتائج ملموسة. وأوضح المحرجي أنه رغم التقدم المحقق في نمو الأنشطة غير النفطية، إلا أن مساهمتها النوعية في القيمة المضافة والتوظيف لا تزال دون الطموح، وهنا تبرز أهمية توجيه السياسات نحو القطاعات القادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز الصادرات، مثل الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر. فجميعاً أكد الدكتور سلطان الخرمي أن هذا الدمج يشكل دليلاً مهماً في نقل مسار الرؤية من مشروع تخطيط مستقل قائم على وحدة المتابعة

والتقييم وتقديم التقارير الدورية دون أن تكون هناك أدوات إلزامية للقرار الاقتصادي إلى رؤية مرجعية في صنع القرار، علاوة على كونه معياراً مهماً لاعتماد السياسات الاقتصادية والقدرة الفعلية لها للتركيز على المشاريع القابلة للتنفيذ، فضلاً عن سد الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وبناء أرضية خصبة لتعزيز وحدة القرار الاقتصادي الوطني، ورفع مستوى المسائلة الحكومية بحيث لا يمكن التهايز من إنجاز المشروع، بل في الأثر العائد من هذا المشروع.

ويرى يوسف المرفجي أنَّ قرار الدمج جوهرى، وأنَّ الجمع بين القيادة الاقتصادية العليا ووزارة الاقتصاد ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، يخلق منظومة متكاملة قادرة على تحقيق الأهداف بسلاسة، وسرعة، وثبات. وقال إنَّ هذه التكاملية هي ما تحتاجه الدول التي تسعى لتحقيق نتائج مستدامة لا مجرد مبادرات متفرقة، مضيفاً أنَّ هذا الهيكل الجديد يُسهم في تسريع تنفيذ الخطط الخمسية، ويُعزّز كفاءة برامج التتبع الاقتصادي.



إعلان مناقصة

تعلن غرفة تجارة وصناعة عمان عن رغبتها في طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	رسوم وثيقة المناقصة (لا ترد)	الشركات المقدمة	آخر يوم لشراء المناقصة	آخر يوم لتقديم العطاءات
2026/2	تنظيم وإدارة الفعاليات لفرقة التجارة والصناعة	100 ر.ع لشركات ومؤسسات القطاع الخاص	الشركات المختصة لتنظيم وإدارة الفعاليات	26 يناير 2026	1 فبراير 2026 قبل الساعة 12 ظهراً
		25 ر.ع للشركات الحاملة لبطاقة ريادة فقط			

يمكن للشركات الراغبة في الحصول على مستندات المناقصة من دائرة الشؤون الإدارية بالطابق الثاني بمبنى الفرقة الرئيسي، بروي، أثناء ساعات الدوام الرسمي وبعد دفع رسوم المناقصة.

شروط المناقصة:

- إرفاق السجل التجاري، شهادة الانتساب لغرفة تجارة وصناعة عمان، الشهادة الضريبية ويجب أن تكون جميع المستندات المطلوبة سارية المفعول.
- تقدم العطاءات / العروض في مظاريف مختومة بالشمع الأحمر معنونة باسم - رئيس اللجنة الرئيسية للمشتريات - غرفة تجارة وصناعة عمان ومكتوباً عليها رقم المناقصة وعنوان المناقصة أولاً يكتب على المظروف اسم صاحب العطاء / العرض أو ما يشير إليه.
- يرفق مع العطاء تأمناً مؤقتاً في صورة ضمان مصرفي أو شيك مصدق بنسبة (1%) من قيمة العطاء مصدقاً من أحد البنوك العاملة في السلطنة ساري المفعول لمدة (120) يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاء / العرض ومعنوناً باسم غرفة تجارة وصناعة عمان.
- نسبة التعمين في الشركة تعتبر ضمن معايير التقييم الفني والأفضلية للشركات التي لديها نسب أعلى في التعمين.
- للعلم أنه لن يلتفت إلى أي عطاء / عرض لا يستوفي التأمين المؤقت.
- توضع العروض / العطاءات في صندوق المناقصات بمبنى الغرفة بروي بالدور الثاني / دائرة الشؤون الإدارية.
- للعلم بأن الغرفة غير مقيدة بقبول أقل عطاء / عرض ولها الحق في القبول أو الرفض من دون إبداء الأسباب.
- أخيراً يوم لاستلام العروض الساعة 12 ظهراً بتاريخ 1 فبراير 2026.

للاستفسار يمكنكم الاتصال على الرقم التالي : 24763881

البريد الإلكتروني: Shahla.zadjali@omanchamber.com

«عقب الوطن» تبرز المنجزات الثقافية في مسيرة النهضة المتجددة

«مجلس صحار الثقافي» يحتفي بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

الرؤية - ناصر العربي

نظم مجلس صحار الثقافي بولاية صحار في محافظة شمال الباطنة أمسية وطنية متميزة حملت وسم «ملتقى عقب الوطن»، احتفاءً بمناسبة تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في سلطنة عُمان. وأقيمت الأمسية تحت رعاية حاتم بن حمد الطائي رئيس تحرير جريدة الرؤية، وبحضور لافت من أعيان الولاية وكوكبة من الأدباء والمثقفين والدكاترة والأكاديميين ورئيس جامعة صحار الدكتور حمدان الفزاري، إلى جانب أعضاء مجلس صحار الثقافي.

وتضمنت فعاليات الملتقى أنشطة فنية وتاريخية وأدبية متنوعة، تعبيراً عن الوفاء للوطن والولاء لقاائده المفدى- أعزه الله- والفخر بما تحقّق من منجزات ثقافية في سلطنة عُمان، وذلك وسط حضور واسع وتفاعل إيجابي مع فقرات الأمسية. واشتمل الملتقى على مجموعة من المعارض المصاحبة التي أضفت بعداً معرفياً

وجماليّاً على الفعالية؛ حيث أقيم معرض المخطوطات العُمانية النادرة بالتعاون مع دائرة المخطوطات بوزارة الثقافة والرياضة والشباب، والذي أتاح للزوار الاطلاع على نماذج قيمة من الإرث العلمي والفكري العُماني.

السلطان هيثم بن طارق- حفظه الله ورعاه- أدارته الدكتور هدى الزجالية الباحثة في التاريخ العُماني، وقدم المعرض توثيقاً بصرياً لمحطات مهمة من مسيرة جلالتة. واحتضنت الأمسية معرضاً للفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية بإدارة المصور محمد

الحمداني، وبمشاركة الفنانين مهدية العجمية ومزنة البلوشية، حيث تنوعت الأعمال بين التعبير الفني والبعد الوطني، وعكست رؤية جمالية تعبر عن عُمان أرضاً وإنساناً. واستعرض سعيد السعدي من خلال معرض خاص أبرز إنجازات مجلس صحار الثقافي محلياً وخارجياً منذ انطلاق

مسيرته، موثقاً الجهود والتجاحات التي حقّقها المجلس في خدمة الثقافة والمجتمع. وتضمن البرنامج فقرات متنوعة، منها لوحة ترحيبية قدمتها مدرسة بهجة صحار الخاصة، وقصيدة وطنية للشاعر خليفة الشبلي، وأداء إنشادي للمنشد هيم البادي، وعرض مرئي لأبرز إنجازات المجلس لعام

٢٠٢٥ قدمه كل من راشد الجابري وعمر الهنداسي وزهراء العجمية. كما قدمت النوار الأتصارية قصيدة «تاج المفاخر» للشاعر الدكتور محمد العوفي، تلاها تقديم فقرة «وطن يجمعنا» للكاتب جابر العُماني، جسدها تمثيلياً مجموعة من الشباب المشاركين.



منصة تمكين اقتصادي بأبعاد ترفيهية وثقافية

فعاليات ليالي مسقط تسهم في تمكين الأسر المنتجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط - العُمانية

شهدت فعاليات «ليالي مسقط» لهذا العام في عدد من المواقع محافظة مسقط، مزيجاً من البرامج الثقافية والترفيهية والتراثية، تركز على توجهها نحو رفع نسب مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسرة المنتجة بما يسهم في توسيع الأثر الاقتصادي المحلي وتعزيز المشاركة المجتمعية، ومشاركة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، التي عرضت منتجاتها في مجالات متعددة شملت الحرف التقليدية والمشغولات التراثية والأكلات الشعبية.

وقال المهندس ياسر بن سالم العامري عضو اللجنة التحضيرية بفعاليات «ليالي مسقط ٢٠٢٦»، إن الفعاليات أعادت تشكيل مفهومها من كونها فعالية ترفيهية موسمية إلى منصة تمكين اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، عبر دمج التركيز على الترفيه مع أهداف تمكينية واضحة تسهم في توفير فرص ترويجية للمشروعات أمام جمهور متنوع من الزوار، ودعم مفهوم التسويق الحي والتجربة المباشرة للمنتجات.

من جهته، قال أحمد بن بدر اليحمدي من ولاية بدية صاحب مشروع تلال بدية للموروثات العُمانية، إن فكرة المشروع تقوم على إبراز صناعة الخنجر العُماني والمجوهرات النسائية من حيث التصميم والرمزية، وتعريف الزوار بأصالة التراث العُماني وكيف يمكن للحرف أن تطور الفكرة من الحفاظ على روح التراث، مشيراً إلى أن المشاركة الثامنة في فعاليات ليالي مسقط، يعكس استمرار حضور الزوار في مثل هذه الفعاليات الثقافية والترفيهية.

وأكدت ليلي بنت عبد الله المعولية صاحبة مشروع الأكلات الشعبية، أن المشاركات في هذه الفعاليات



الجانب التراثي، بما يسهم في تقديم تجربة متكاملة للزوار تجمع بين الترفيه والمعرفة وتعزيز الهوية الوطنية.

وأضاف أن القرية التراثية صُممت لتكون بيئة حية تحاكي أنماط الحياة العُمانية القديمة، مشيراً إلى أن الإقبال الجماهيري الملفت منذ بدء فعاليات ليالي مسقط ٢٠٢٦ يعكس اهتمام المجتمع، بمختلف فئاته، بالتعرف على مكونات التراث العُماني وما يحمله من قيم تاريخية واجتماعية متجددة.

ووضح أن القرية تتكون من عدة أقسام رئيسة، تم توزيعها بعناية لتقديم صورة شاملة عن البيئات العُمانية المختلفة، حيث تضم البيئة الحضرية مشاركة نحو ٤٥ شخصاً من النساء والأطفال والحرفيات، يمارسون عدداً من

العادات والتقاليد، إلى جانب عرض المشغولات النسائية المتنوعة التي تجسد الحياة اليومية في المدن العُمانية قديماً.

وأشار إلى أن البيئة البدوية يشارك فيها ١٥ شخصاً، وتُعرض من خلالها المشغولات البدوية التقليدية، إلى جانب الخيام التي تُقدم فيها القهوة العُمانية الأصيلية، وتُحزف فيها آلة الربابة، في مشهد يعكس بساطة الحياة البدوية ورباطها الوثيق بالصحراء.

وذكر أن سوق الحرفيين يضم ١٧ حرفياً يمارسون مختلف الصناعات الحرفية، من بينها الفخار، والسعفيات، والنسيج، والفضيات، حيث تُقدم هذه الحرف أمام الزوار بشكل حي، بما يسهم في تعريفهم بمراحل الإنتاج وأهميته الثقافية والاقتصادية. وفي جانب الفنون

الشعبية، أشار إلى مشاركة ٢٠ فرقة للفنون الشعبية من مختلف ولايات سلطنة عُمان موزعة على أيام ليالي مسقط، تضم كل فرقة نحو ٢٠ شخصاً، تقدم عروضاً يومية وتعكس تنوع الفنون العُمانية مثل الرزحة، والعازي، والعيالة، وغيرها من الفنون التي تجسد روح المجتمع العُماني وتاريخه.

كما تضم القرية، ركن الألعاب الشعبية بمشاركة ١٠ أشخاص، يقدمون عدداً من الألعاب التقليدية التي كانت تمارس قديماً، وتسهم في تعريف الأجيال الجديدة بأساليب الترفيه البسيطة التي ارتبطت بالحياة الاجتماعية في الماضي.

ووضح أن سوق البخور والعطور واللبان يضم ١٤ حرفية يقمن بصناعة البخور والعطور والمباخر، إلى جانب بيع منتجاتهن للزوار،

القرية التراثية
تستقطب 450
حرفياً وأعضاء فرق
الفنون الشعبية

«سوق الحرفيين»
يسلط الضوء على
الصناعات اليدوية
التراثية

إتاحة الفرصة لفرق
الفنون الشعبية
لاستعراض الفنون
التقليدية

مؤكدًا على أن هذا الركن يحظى بإقبال كبير لما للبان والبخور من مكانة خاصة في الثقافة العُمانية. وبين أن ركن الأكلات الشعبية يضم ٢٧ حرفية يقدمن مجموعة متنوعة من الأكلات العُمانية التقليدية، التي تعكس تنوع المطبخ العُماني واختلافه من ولاية إلى أخرى، وهو ما يمنح الزوار فرصة لتذوق أطباق تراثية ارتبطت بالمناسبات الاجتماعية والمواسم المختلفة. وأكد مشرف القرية التراثية في ختام حديثه على أن مشاركة هذا العدد الكبير من الحرفيين والحرفيات تُعد دعماً مباشراً للحرف التقليدية، وتسهم في تمكين العاملين في هذا القطاع، إضافة إلى تعزيز حضور التراث العُماني في الفعاليات الوطنية، وترسيخ قيم الانتماء والاعتزاز بالهوية لدى الأجيال القادمة.

مناقشة مستجدات القطاع لتطوير رؤى مستدامة ومبتكرة

«التراث والسياحة» تشارك في «معرض فيتور» بإسبانيا لتعزيز حضور المنتج السياحي العُماني عالميًا

مسقط- الرؤية

تشارك وزارة التراث والسياحة في أعمال المعرض الدولي للسياحة «فيتور ٢٠٢٦» الذي يقام بالعاصمة الإسبانية مدريد، خلال الفترة من ٢١ حتى ٢٥ يناير الجاري، لمناقشة أبرز مستجدات القطاع السياحي عالمياً وتطوير رؤى السياحة المستدامة والمبتكرة من خلال الاستفادة من أحدث الاتجاهات والتقنيات المتبعة في هذا الشأن ودعم جهود التنمية المؤسسات والشركات السياحية ومنشآت الإيواء الفندقية والشركاء الاستراتيجيين في القطاع السياحي.

وتأتي أهمية المشاركة في هذا المعرض الدولي للتعريف بأحدث التطورات المتعلقة بالقطاع السياحي في سلطنة عُمان والترويج للمقاصد والمنتهجات السياحية المحلية، والالتقاء بالشركات والمؤسسات السياحية الإسبانية والعالمية، وبحث تعزيز التعاون المشترك لزيادة أعداد السياح القادمين لسلطنة عُمان عبر هذه الشركات وكذلك الكشف عن عدد من الشراكات والبرامج الترويجية الجديدة المنقذة من قبل وزارة التراث والسياحة



والشركاء الاستراتيجيين لها. وقال هيثم بن محمد الغساني المتحدث الرسمي لوزارة التراث والسياحة ومدير عام الترويج السياحي، إن مشاركة الوزارة في معرض فيتور ٢٠٢٦ تأتي في إطار مواصلة العمل والجهود لتعزيز تطوير المقومات

السياحية العمانية المتنوعة من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الدول العالمية والترويج لها في مختلف الأسواق السياحية، وبناء شركات استراتيجية مهمة تسهم في حضور المنتج السياحي العماني عالمياً ويدعم تنافسية القطاع السياحي، وتشجيع شركات السفر والسياحة المحلية على تبني أفضل الممارسات في تطوير المنتجات السياحية بما يضمن لها القدرة على النمو والاستدامة.

وأضاف الغساني أن أهمية معرض فيتور تتمثل في توسع قطاعات ومجالات

ووسائل الإعلام مما يقدم فرصاً لأعمال جديدة وشركات واعدة لتحقيق الرؤى والأهداف التي تسهم في تعظيم الفائدة وتجويد الخدمات.

وتعتبر سلطنة عمان من الأسواق السياحية المستقطبة للسائح الإسباني، حيث بلغ إجمالي عدد الزوار القادمين من مملكة إسبانيا خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر ٢٠٢٥م حوالي ١٠,٧٤٩ زائرًا، لأهداف واهتمامات مختلفة أبرزها التاريخ والتراث الثقافي واكتشاف الوجهات غير المألوفة والاسترخاء في الطبيعة البكر، كما تعتبر مدريد هي المركز الرئيسي للاتصال بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث إنها تستحوذ على ما نسبته ١٦,٥٪ من حركة الطيران لذلك تساهم الشركات السياحية الإسبانية على جلب زوار أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط .

ويعد معرض فيتور ٢٠٢٦ منصة مهمة على خارطة المعارض السياحية ومن المتوقع أن يستقطب حوالي ١٠٠٠٠ عارض وأكثر من ١٥٥,٠٠٠ زائر، إلى جانب الخبراء وصناع القرار لتداول توجهات القطاع وإمكانيات السوق وحلول السفر المبتكرة، كما أنه يحظى بتغطية إعلامية مميزة بحضور أكثر من ٥,٣٠٠ إعلامي.



هيثم بن محمد الغساني

السياحة التي يغطيها، فإلى جانب شركات السفر والسياحة تبرز شركات التقنيات السياحية المبتكرة التي تقدم فرص وتجارب واسعة يمكن الاستفادة منها لتوليد قطاع مبتكر غير تقليدي في اتجاهات السياحة الحديثة، كما تقدم شركات الاتصال السياحي دراسات مستفيضة وتحليلات عميقة عن الأسواق المختلفة الأمر الذي يدعم الخطط المستقبلية لاستهداف هذه الأسواق واستقطابها إلى سلطنة عمان، بالإضافة إلى حضور نخبة من الخبراء والمؤسسات السياحية وصناع القرار

«حماية المستهلك» تحذر من استخدام عبوات «Drinkmate»

مسقط- الرؤية

يشكل خطر الإصابة على المستهلك، إذ دعت الهيئة المستهلكين إلى التوقف الفوري عن استخدام المنتج المشمول والتواصل مع الشركة لاستبدال المنتج مجاناً.

وأكدت هيئة حماية المستهلك استمرارها في أداء دورها الرقابي من خلال المتابعة المستمرة لمختلف الأسواق في سلطنة عُمان، لضمان خلوها من المنتجات المشار إليها، وبما يحقق بيئة استهلاكية آمنة للجميع، كما حثت المستهلكين على توخي الحذر عند الشراء من منافذ البيع الإلكترونية، والتأكد من مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

أصدرت هيئة حماية المستهلك تحذيراً رسمياً بشأن استخدام عبوات صنع المشروبات الغازية للعلامة التجارية Drinkmate والذي يحمل تاريخ صلاحية من شهر يناير إلى أكتوبر للعام ٢٠٢٦م، وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة، لما قد تشكله من خطر على صحة وسلامة المستخدمين، وذلك في إطار جهودها المستمرة لحماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة. ويأتي سبب التحذير بسبب احتمالية انفجار العبوة أثناء الاستخدام، مما



محفزة، تدعم التفوق الأكاديمي وتنمية المهارات، وتواكب تطلعات الطلبة ومتطلبات سوق العمل، بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

الأكاديمي والاجتماعي منذ اليوم الأول، بما يسهم في دعم مسيرتهم التعليمية وتحقيق تجربة جامعية متكاملة. وتؤكد جامعة صحار من خلال هذه البرامج التزامها بتوفير بيئة تعليمية

الأكاديمي، ومصادر التعلم، والخدمات التقنية، والسياسات واللوائح الطلابية. ويأتي تنظيم هذا البرنامج ضمن حرص الجامعة على تسهيل انتقال الطلبة إلى الحياة الجامعية، وتعزيز اندماجهم

صحار- الرؤية

نظمت جامعة صحار البرنامج التعريفي للطلبة الجدد الملتحقين بالدراسة في الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي الحالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦م، وذلك بهدف تهيئتهم للمرحلة الجامعية وتعريفهم بالبيئة الأكاديمية والخدمات التي توفرها الجامعة.

وتضمن البرنامج التعريفي عرضاً تعريفياً عن جامعة صحار، استعرض رسالتها ورؤيتها وإنجازاتها الأكاديمية، إلى جانب التعريف بالكليات والتخصصات والأنظمة الأكاديمية المعتمدة. كما جرى إطلاع الطلبة على الخدمات التعليمية والداعمة، بما في ذلك القبول والتسجيل، والإرشاد

أمسية دينية في الرستاق للاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج

بذكرى الإسراء والمعراج



الرستاق- الرؤية

بن محمد بن عبدالله الرحيمي، الذي أثنى النقاش بأسئلة ومحاور متنوعة أسهمت في فتح آفاق فكرية أوسع أمام الحضور، وأضفت على الجلسة طابعاً تفاعلياً اتسم بالعمق والهدوء، مع مداخلات قيّمة من الجمهور.

وشهدت الأمسية فقرات مصاحبة تنوعت بين الإنشاد الديني والقصائد الشعرية، إلى جانب مسابقة ثقافية تفاعلية، أضفت أجواءً من التفاعل والحيوية، وأسهمت في تعزيز مشاركة الحضور وربط الجانب المعرفي بالبعد الجمالي والإبداعي.

وتأتي هذه الأمسية ضمن برنامج اللجنة الثقافية بنادي الرستاق الهادف إلى إحياء المناسبات الدينية والوطنية بأسلوب معرفي معاصر، ما يؤكد مكانة النادي كمنصة ثقافية واجتماعية فاعلة تسهم في خدمة المجتمع وتعزيز الوعي الفكري والديني لدى مختلف فئاته.

المضيبي- سعود المحرزي

نظم فريق سمد الشأن الخيري أمسية دينية إيمانية بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج لعام ١٤٤٧هـ وذلك في جامع بعد بقرية بعد بسمد الشأن، بحضور عدد من المشايخ وإدارة وأعضاء الفريق الخيري.

واشتمل برنامج الأمسية على عدد من الفقرات الدينية الهادفة، حيث قَدَّم الشيخ سالم بن علي النعماني محاضرة تناول فيها المعاني الإيمانية والدروس المستفادة من حادثة الإسراء والمعراج، مبيّناً أثرها في ترسيخ

مسقط- الرؤية

نظمت مكتبة الشيخ محسن بن زهران العبري وبالتعاون مع مرثيات أحمد العبري، أمسية شعرية وطنية بعنوان «سحائب المزن» بمناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- مقاليد الحكم، شارك فيها شعراء من مختلف ولايات السلطنة، ومن بينهم الشاعر الدكتور فهد بن سيف المنذري، الذي قدم قصيدة «صديقي أبا تمام»، والشاعر بدر بن سعيد الرحبي بقصيدة «هيثم المجدد»، إلى جانب قصيدتين للشاعر مهنا بن ناصر الرواحي، أنشد إحدهما المنشد منذر بن سالم النعيمي. وشهدت الفعالية مشاركة الشاعر جمال بن خلفان الرواحي بقصيدتين،

.. وتسليط الضوء على الدروس المستفادة في فعالية بسمد الشأن

العقيدة وتعزيز القيم الإسلامية في المجتمع. وألقى الشيخ عامر بن سليمان المحرزي كلمة وعظيمة ركّز فيها على أهمية الاقتداء بسيرة النبي ﷺ واستلهام العبر التربوية من هذه المناسبة العظيمة، فيما تخللت الأمسية تلاوة عطرة من القرآن الكريم بصوت الشيخ محمد بن هلال المالكي. وشهدت الأمسية مشاركة شعرية قدّمها الشاعر محمد بن سلطان المحرزي، عبّر من خلالها عن معاني الإسراء والمعراج، إضافة إلى فقرات إنشادية، قدمها فريق إنشاد بعد الإسراء، أضفت طابعاً روحانياً على فقرات الأمسية.



«سحائب المزن» تحتفي بالذكرى السادسة لتولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

والشاعر صلاح بن سالم الغافري بقصيدة أنشدها المنشد منذر بن سالم النعيمي. أدار الأمسية الشاعر أحمد بن هلال العبري الذي ختمها بقصيدته «حصونه بولأثنا».

وتخلل الأمسية عرض مقطع من مشاهد الطبيعة وواحات النخيل بولاية الحمراء في ظل إقبال سياحي متزايد، من تصوير المبدع خالد بن سعيد العبري، فيما أدار الأمسية أسامة بن علي العبري. يُشار إلى أن مكتبة الشيخ محسن بن زهران العبري نظمت في الأسبوع الماضي أمسية بمناسبة صدور ديوان إشراقه الفجر للشيخ غصن بن هلال العبري، كما تستعد لإقامة بعض الفعاليات الثقافية الرضائية خلال الأشهر المقبلة.





نمير بن سالم آل سعيد

غداً، وماذا تظنه خسارة قد يغدو مكسباً، وما تحسبه نقصاً قد يُصبح اكتمالاً حين يحين أوانه. وحتى مع هذه التقلبات الدنيوية التي لا تثبت على حال نرى البعض ينظرون إلى الآخرين بدونية واستهتار. ويزدرون البطل في مسلسلته ويتم تقييمه بمعايير سطحية جاهلة، تختزله في نسبه أو مهنته أو مظهره أو فقره أو حتى إعاقته!

بينما- في كافة الأحوال- احترام الناس ضرورة عقلية قبل أن تكون فضيلة أخلاقية، والتعامل معهم بلطف واجب إنساني؛ فهم متفردون في تكوينهم مختلفين في تجاربهم وأبطال في قصصهم. فلا تُقلل من قيمة البطل ولا تستخف به ولا تهنه نتيجة لمقاييس خاطئة لا علاقة لها بكرامة الإنسان وأدميته؛ فالمقياس الحقيقي ليس بما تراه العين؛ بل بما يدركه العقل وتفهمه الروح. وهناك فرق كبير بين من يرى الحياة كما تبدو، ومن يقرأها بامعان كما هي. وممرور عابر في كنف هذا الزمن السرمدي العظيم.



صالح بن سعيد الحمداني

الجارحة وإن كُتبت في لحظة غضب، قد ترك أثراً طويلاً الأمد لا يُحى بسهولة. إن أناقة الكلمة يمكن أن يظنها البعض ضعفاً، ولكنها في الحقيقة قوة راقية، قوة من يملك نفسه عند الغضب ويختار عباراته عند الخلاف، ويؤمن أن الاحترام لا ينتقص من الموقف؛ بل يعززه، وهي أيضاً دليل على ثقة الإنسان بذاته؛ فمن يثق بفكره لا يحتاج إلى رفع صوته، ومن يثق بقيمه لا يلجأ إلى الإساءة، في المحصلة تبقى الكلمة مرآة صاحبها، وعنوان الآخرين، وحين تُحسن اختيار كلماتنا، فإننا لا نُجمل حديثنا فحسب، ولكن في حقيقة الأمر نُجمل حضورنا في حياة الناس؛ فالأناقة الحقيقية في المناسبات ليس بما نرتديه وإما بما نحمله في لغتنا اليومية وفي لهجتنا، وفي ذلك العطر الخفي الذي تتركه كلماتنا بعد أن نغادر المكان، إنها أناقة تبقى لأن أثرها أعمق من المظهر، وأصدق من أي زينة عابرة.

الإعلام بوصفه منبراً للكلمة وصانعاً للرأي العام يتحمل مسؤولية مضاعفة في ترسيخ ثقافة أناقة الخطاب، فالكلمة الصحفية رسالة لها أثرها في وعي المجتمع وسلوكه فهي ليست مجرد خبر أو عنوان مثير، فعندما يتخلل الخطاب الإعلامي عن الرصانة والالتزان، وينجرف نحو الإثارة أو الاستفزاز، فإنه يساهم في نشر التوتر بدل الوعي، والانقسام بدل الحوار، أما حين يُصاغ الخبر بلغة مسؤولة، ويُقدّم الرأي بحكمة واحترام، يصبح الإعلام شريكاً في بناء مجتمع أكثر نضجاً وإنسانية. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم ما أتاحت من مساحة واسعة للتعبير، كشفت في الوقت نفسه عن أزمة في أناقة الكلمة، فسهولة النشر وسرعتها جعلتا الكثيرين يكتبون دون تفكير، ويتحدثون دون تقدير للعواقب، وهنا تبرز الحاجة الملحة إلى استعادة قيمة اللطف في الخطاب، والحكمة في الرد، والوعي بأن خلف كل شاشة إنساناً له مشاعر وحدود، فالكلمة

ننطقها وفي الطريقة التي نخطب بها الآخرين، وفي قدرتنا على احترام العقول والمشاعر معاً، وليس في القماش الذي نرتديه. الكلمة الأنيقة لا تعني التكلّف أو التصنع فهي ذلك الوعي، وعي بتأثير ما نقول وإدراك لمسؤولية اللسان، وفهم أن للكلمات وزناً قد يثقل القلوب أو يخفف عنها، فحين نختار ألفاظنا بعناية مُنح حديثنا قيمة، ونُمنح من أمامنا شعوراً بالاحترام والتقدير، وهنا يصبح الكلام زينة للعقل قبل اللسان، لأنه يعكس فكراً متزناً وشخصية ناضجة، وفي الحياة اليومية تظهر أناقة الكلمة في مواقف بسيطة لكنها عميقة الدلالة، تظهر في اختلاف الرأي دون إساءة، وفي النقد دون تجريح، وفي المزاح دون سخرية، وفي الصمت حين يكون الصمت أبلى من الكلام، فالهدوء الذي نحمله بين السطور لا يقل أهمية عن الكلمات نفسها، أحياناً ما لا يُقال يكون أبلى مما يُقال، وما يُلمح إليه بلطف أعمق أثراً مما يُصرّح به بحدّة.



احترام الناس
ضرورة عقلية قبل
أن تكون فضيلة
أخلاقية، والتعامل
معهم بلطف
واجب إنساني؛
فهم متفردون في
تكوينهم مختلفون
في تجاربهم
وأبطال في
قصصهم

يبقى معه طوال العمر لأنه اختار البقاء معهم، وآخرين يغلق صفحته دونهم، فينتزعهم من محيطه بإرادته. ومن الخلل أن يُغادر الإنسان

الحياة في جوهرها مُسلسل يومي مُمتد من الحلقة الأولى حتى الحلقة الأخيرة. وأنت الأول في مسلسلك ولا أحد غيرك. زمن يتدفق، وأحداث تتابع، وأسماء تغيب وأسماء تحضر بشخصياتها المحورية والثانوية ترسم وجودها في ذاكرة المشاهد، وخط سردي يتشكل شيئاً فشيئاً، وحلقات متصلة تتكشف تفاصيلها تدريجياً مع مرور الوقت. وكل يسير وفق قدراته وإمكاناته ومنظوره للحياة في حدود مهبطه الكوني والجغرافي المُقدر له. في حياة وجيزة يعيشها لسنوات معدودة، ما يلبث إلا أن يغادرها مودعاً دون اختياره ليسدل الستار على مسلسلته. وخلال هذا الامتداد الدنيوي يعيش الإنسان في مركز قصته لا في هامشها، فهو المحور في كل المشاهد والبقية فروع لامتداده، إذا حضر تواجدوا في نظريه وإذا غاب لا يعد لهم وجود.

وفي مساره يمر بتحديات وعوائق ومُفترقات طرق، ويواجه خيارات مسبقة من الحروب المدمرة وتوترات إقليمية تحمل رسائل غير مُبشرة ومضمونها مؤشرات تُنذر بالمزيد من الصراعات المدمرة، في منطقة مُتهمة في الأصل منذ عقود. فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) التي استمرت ٨ سنوات وكلفت الطرقات أكثر من مليون جندي، غير المدنيين الذين

أناقة الكلمة

يقدروا بمئات الآلاف من الضحايا. وتلى ذلك احتلال الكويت الذي جرّ المنطقة كلها إلى حروب عبثية وخسائر قدرت بمئات المليارات شاركت فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها للدفاع عن أحد أعضائها باعتبار ذلك دافعاً وجودياً وأول اختبار لهذه المنظمة التي تأسست عام ١٩٨١، لحماية نفسها من المُنتصر في الحرب الأولى. لم تكن المليارات التي ذهبت للدول الغربية التي حاربت لاستعادة الكويت الخسارة الوحيدة التي يمكن تفهمها؛ بل أصبحت دول المنطقة قواعد متقدمة للتواجد الأجنبي، الذي كان قد انسحب شكلياً أيام المد الثوري في ستينيات القرن الماضي، كما إن التلوث المصاحب للناقلات النفطية التي استُخدمت في الحرب الثانية والثالثة، كان من أسباب الأمراض السرطانية، لكونها واحدة من الكوارث التي انتشرت بين سكان المنطقة.

وفي الختام.. على دول الخليج المجاورة لإيران أن تتحكم بأجوائها وتمنع القواعد الأجنبية في أراضيها من استخدامها للهجوم على الجار الإيراني، كما ندعو إيران أيضاً لأن تبتعد عن المساس بمضيق هرمز والمحافظة على هذا الممر المائي الحيوي والذي تحكمه اتفاقيات دولية ويُشكّل رنة للدول المطلة على الخليج العربي، و يمر من خلاله أكثر من ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط.

الحرب الخامسة!

د. محمد بن عوض المشيخي *



الإيرانية قد بادرت- بل وأنجرت- ذلك خلال الفترة الماضية؛ كون أن ذلك يُشكل صمام الأمان للأمن القومي الإيراني، وعدم وجود ذلك يُعد تحدياً وجودياً للكيونة الدولة الفارسية؛ فهناك اتفاقيات أمنية واقتصادية مع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية يجب أن تُفعل، وكل تلك الدول تملك أنظمة دفاعية متقدمة، والأهم من ذلك كله هو الحصول على مقاتلات صينية متطورة لمواجهة الترسنة الأمريكية والإسرائيلية خاصة طائرات (إف-٢٢).

ثالثاً: تحسين وضع المجتمع من خلال السيطرة على الأسعار ودعم السلع والتدخل السريع لضبط صرف العملة في الأسواق المحلية، والأهم من ذلك كله إيجاد فرص عمل للشباب، فقد حان الوقت لتوجيه الموارد للدخل وليس للخارج الذي يهدف لتوسيع النفوذ وتصدير الثورة والسيطرة على بعض الأحزاب في المنطقة ومدّها بالمال والسلاح على حساب الداخل؛ فالأقربون في الوطن أولى بالمعروف وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ومن هنا، نؤكد أن منطقتنا العربية تمر هذه الأيام بأحداث استثنائية غير مسبقة من الحروب المدمرة وتوترات إقليمية تحمل رسائل غير مُبشرة ومضمونها مؤشرات تُنذر بالمزيد من الصراعات المدمرة، في منطقة مُتهمة في الأصل منذ عقود. فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) التي استمرت ٨ سنوات وكلفت الطرقات أكثر من مليون جندي، غير المدنيين الذين يقدروا بمئات الآلاف من الضحايا. وتلى ذلك احتلال الكويت الذي جرّ المنطقة كلها إلى حروب عبثية وخسائر قدرت بمئات المليارات شاركت فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها للدفاع عن أحد أعضائها باعتبار ذلك دافعاً وجودياً وأول اختبار لهذه المنظمة التي تأسست عام ١٩٨١، لحماية نفسها من المُنتصر في الحرب الأولى. لم تكن المليارات التي ذهبت للدول الغربية التي حاربت لاستعادة الكويت الخسارة الوحيدة التي يمكن تفهمها؛ بل أصبحت دول المنطقة قواعد متقدمة للتواجد الأجنبي، الذي كان قد انسحب شكلياً أيام المد الثوري في ستينيات القرن الماضي، كما إن التلوث المصاحب للناقلات النفطية التي استُخدمت في الحرب الثانية والثالثة، كان من أسباب الأمراض السرطانية، لكونها واحدة من الكوارث التي انتشرت بين سكان المنطقة.

وفي الختام.. على دول الخليج المجاورة لإيران أن تتحكم بأجوائها وتمنع القواعد الأجنبية في أراضيها من استخدامها للهجوم على الجار الإيراني، كما ندعو إيران أيضاً لأن تبتعد عن المساس بمضيق هرمز والمحافظة على هذا الممر المائي الحيوي والذي تحكمه اتفاقيات دولية ويُشكّل رنة للدول المطلة على الخليج العربي، و يمر من خلاله أكثر من ٢٠ مليون برميل يومياً من النفط.

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

تتجه أنظار العالم قاطبة كل ساعة إلى البيت الأبيض وبالتحديد للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يبدو لي أنّ صبره قد نفذ ولن ينتظر طويلاً للحصول على جائزة نوبل للسلام في نهاية هذا العام؛ فنزعة الصقور في واشنطن ورغبتهم الأكيدة في إشعال الحروب والسيطرة على الآخرين من الأعداء المُفترضين، خاصة عندما يكون هناك مخزون نفطي ومعدان نفيسة يسيل لها اللعاب، أو حتى موقع استراتيجي يُمكن هذه الإمبراطورية الكبرى- التي أعلنت الحرب على الجميع بما فيهم الحلفاء المقربون الأوروبيون- من السيطرة والتحكم في العالم. استهداف إيران أصبح أقرب للواقع من أي وقت مضى، وربما الانتظار هو مجرد وسيلة لتمكين الطابور الخامس من جواسيس الموساد الذين يعملون على الأراضي الإيرانية من الداخل ومنهم مزيداً من الوقت لنشر الفوضى ورصد المواقع الاستراتيجية في مختلف القواعد العسكرية على طريقة «حرب الأيام الاثني عشر»، قبل بضعة أشهر؛ حيث تم القضاء على الصف الأول من القادة العسكريين في الجيش والحرس الثوري الإيراني في الساعات الأولى من المعركة، والأخير يُعتبر صمام الأمان للنظام. لا شك أنّ هناك ظروفاً معيشية صعبة يُعاني منها الشعب الإيراني منذ عقود بسبب العقوبات الجائرة التي يُنظر إليها أعداء إيران على أنها الطريق السهل للانهيار من الداخل، وسط مظاهرات عارمة تشبه الأيام الأخيرة قبل سقوط الشاه!

صحيح أن أجهزة الحكومة الإيرانية متماسكة وتسيطر على مختلف مفاصل الدولة؛ بينما القوات المسلحة الإيرانية تتمتع بمعنويات مرتفعة وقدرات قتالية مُتقدمة، خاصة في مجاليّ الطائرات المسيرة التي تعد الأفضل في العالم، وكذلك الصواريخ الإيرانية طويلة المدى التي أرعبت الكيان الصهيوني الذي أخفقت أنظمتها الدفاعية الأمريكية الصنع في التقاط تلك الصواريخ ووصولها إلى أهدافها في القواعد العسكرية في فلسطين المحتلة. وقد استفادت القيادة الإيرانية من الدروس والمخن التي مرت بها خلال الشهور الماضية، ولكن نجاحها هذه المرة في إدارة الحرب المحتملة يعتمد على عدة أمور ضرورية، ومسألة وجودها وقبل ذلك تفعيلها، قضية حياة أو موت بالنسبة للنظام الإسلامي القائم وهي: أولاً: الحرب الاستباقية من خلال استهداف المرافق العسكرية في إسرائيل التي تُحرض واشنطن على مهاجمة إيران والمحاولة الحثيثة لحكومة تنبأهاو لإسقاط النظام الإيراني للتمهيد لوصول رضا بهلوي الثاني للسلطة، الذي يُعد حليف الغرب ومسانداً للكيان الصهيوني، وأكد اعترافه بإسرائيل في حالة توليه حكم إيران. ثانياً: أهمية وجود منظومة دفاعية لحماية العمق الاستراتيجي والأجواء الإيرانية، مثل المنظومة الصينية التي قدمتها بكين لباكستان، وأثبتت كفاءتها خلال حربها الخاطفة مع الهند في مايو الماضي، وهذا يفترض أن تكون الحكومة



ناصر بن سلطان الغومري

nasser.alamoori@gmail.com

الناجحة يجب أن تراعي أكثر من مجرد الدخل؛ فهي تهدف إلى حماية الفئات الأكثر هشاشة وضمان حد أدنى من الكرامة. ومن هنا، يصبح من الضروري إعادة النظر في مراجعة معايير الاستحقاق لمنفعة كبار السن لتأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الصحية والمعيشية والاجتماعية ومراعاة ما يمر به المجتمع من ظروف حياتية شتى من تضخم وغلاء في الأسعار بدلاً من الاقتصاد على أرقام ثابتة، وذلك لضمان أن تبقى الحماية الاجتماعية حقاً إنسانياً بحقاً لا مجرد رقماً افتراضياً.

تحديد استحقاق منفعة كبار السن على أساس دخل ثابت وسقف مُحدد يبدو بسيطاً على الورق، لكنه بعيد كل البعد عن الواقع المعيشي وفق المعايير الحالية. قد يعيش من يقل دخله عن ١٢٥٠ ريالاً في وضع أفضل، رغم كونه (المستحقين الأقل دخلاً). فتحويل الاحتياج الإنساني إلى معادلة حسابية، وتجاهل أن العدالة الاجتماعية نسبية لا مطلقة، ولو أردنا شرح الفكرة بشكل أعمق سنقول: «ليس كل من ارتفع دخله ارتفعت قدرته، فالدخل رقم... والالتزامات حياة كاملة».

الواقع اليوم يظهر أن دخلاً كهذا، في ظل الالتزامات اليومية وتكاليف المعيشة، لا يغطي حتى الأساسيات، ناهيك عن الترفيه أو الطوارئ. في المقابل، قد يعيش من يقل دخله عن ١٢٥٠ ريالاً في وضع أفضل، رغم كونه (المستحقين الأقل دخلاً). فتحويل الاحتياج الإنساني إلى معادلة حسابية، وتجاهل أن العدالة الاجتماعية نسبية لا مطلقة، ولو أردنا شرح الفكرة بشكل أعمق سنقول: «ليس كل من ارتفع دخله ارتفعت قدرته، فالدخل رقم... والالتزامات حياة كاملة».

لرقم واحد أن يُختزل فيه هذا التفاوت الإنساني الواسع؟ وهذا التباين الواضح يثير السؤال المنطقي: هل رقم ثابت يمكن أن يعكس حقاً الاحتياجات الحقيقية؟ ويحول شخصاً من «مُستحق» إلى «غير مُستحق»؟ وهل الكفاية المالية تقف عند عتبة رقمية محددة سلفاً، أم أنها حالة معيشية متغيرة؟ ومن هنا الرقم وحده لا يحكي القصة، بل قد يضلّل عنها فالرقم يبدو جامداً، لكنه يغفل الحقيقة البسيطة «المال يقيس حياة لا يوزي الاحتياجات الفعلية».

من ١٢٥٠ ريالاً وما المعيار الذي بُني عليه من الأساس؟ قد يكون صاحب هذا الدخل مُثقلًا بقرض، أو ملتزماً بإيجار، أو يعاني مرضاً مزمنًا يستهلك جزءًا كبيرًا من دخله، أو يعيل أفرادًا آخرين أو قد يكون بلا مدخرات أو دعم أسري من قبل ذويه لديه أبناء وبنات من خريجي الجامعات والكليات ينتظرون دورهم في طابور التعيين. في المقابل، قد يكون من يقل دخله رقمياً أقل التزاماً وأكثر استقراراً بلا التزامات يملك سكناً يعيش مع أبناء مقتدرين وله مدخرات فكيف يمكن

في الوقت الذي كانت فيه فئة المتقاعدین يتربعون بلهفة البشارات السعيدة من تحسين في أوضاعهم، سواء من ناحية زيادة المستحقات أو إضافة مميزات تعينهم على مواجهة أمواج الحياة العاتية، تفاجأ الرأي العام، وتحديدًا كبار السن من المتقاعدين؛ ممن تخطوا عمر الستين، بصدور قرار آثار جدلاً واسعاً وعدم رضا لا سيما من قبل المستحقين لمنفعة كبار السن حينما تم حصر الحصول على المنفعة ممن يقل دخلهم عن ١٢٥٠ ريالاً. فوراً طفاً على السطح ذلك السؤال؟ ما سر تحديد عدم الاستحقاق عند أكثر

هل تكفي 1250 ريالاً لتحديد منفعة كبار السن؟

«سقوط النظام الإيراني».. زلزال جيوسياسي
يُعيد تشكيل الشرق الأوسط (٢٠١)

مرتضى بن حسن بن علي

المجد للسلطان .. العز
للوطن

سارة البريكية

لدقاني ولا تغدّاني

د. ذياب بن سالم العبري

من المدبرات إلى المجتمع.. الأثر
الاجتماعي والاقتصادي لكأس العرب

أميمة بوخليفة

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

قراءة جميع المقالات زوروا: <https://alroya.om/category/3>

دعائم الاستقرار في المنطقة

بلغ التوتر الإقليمي ذروته مع نهاية الأسبوع الماضي، في لحظة غير مسبوقة في ظل التصعيد الأمريكي تجاه إيران، وتلميحات المسؤولين الأمريكيين وبعض دوائر صنع القرار في البيت الأبيض حول شن عملية عسكرية أمريكية وشيكة ضد الجمهورية الإسلامية؛ الأمر الذي تسبب في تأجيج المخاوف من انزلاق المنطقة إلى أتون حرب إقليمية شاملة

ولا يخفى على أحد أن منطقتنا لا تتحمل المزيد من التوترات والحروب؛ إذ إنّ جميع الدول لا تزال تعمل على التّعافي من الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها خلال العامين الماضيين أثناء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وتأثر حركة التجارة العالمية بالتوترات الجيوسياسية في الممرات المائية، إلى جانب حرب

الرسوم الجمركية التي أشعلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنّ الدبلوماسية العُمانية دائماً ما تؤكد دورها الكبير في تهدئة الأوضاع وإعادة ترتيب أوراق المنطقة بما يتواءم مع نهج خفض التصعيد وترسيخ دعائم الاستقرار والسلام، وهو ما تأمل الدول الرشيدة وأصحاب الفكر القائم على السلام والوئام والتعايش.

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

عُمان في مرحلة جديدة من النمو المستدام

خالد بن سالم الغساني

كأولوية قصوى. ومن أبرز مؤشرات هذه السياسة: الالتزام بعدم المساس بالدعم الأساسي، واستمرار دعم الوفود والكهراء والمياه، مع رفع مخصّصات الحماية الاجتماعية إلى ٦١٤ مليون ريال عُمني، وهو ما يمثل فقرة نوعية تعكس استثمار الدولة في استقرار المواطنين كركيزة أساسية للنمو

المستدام.

وفي الوقت ذاته، يتطلع المواطن العُماني إلى إمكانية إعادة جدولة هذه الخدمات الأساسية مستقبلاً لتناسب أكثر مع مستوى معيشته وتحسين أوضاعه الحياتية، وبما يعزز مبدأ العدالة في توزيع الدعم ويضمن استدامة الموارد دون التأثير على حياة ومعيشة أفراد المجتمع. كما تشجع الميزانية على تعزيز برامج التدريب المهني وتنمية المهارات بين الشباب

العُماني لضمان جاهزيتهم لسوق العمل المستقبلي. وفيما يتعلق بالتوظيف، تحمل الخطة الخمسية الحادية عشرة توقعات طموحة بتوفير أكثر من ٢٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة، مع التركيز على القطاع الخاص والمشاريع التنموية الكبرى كمحرك رئيسي للنمو؛ بعيداً عن الاعتماد التقليدي على الوظائف الحكومية. ويكتسب ملف التوظيف أهمية قصوى في المرحلة الحالية؛ حيث يشكل ضمان وصول هذه الفرص إلى أرض الواقع أحد أبرز التحديات الوطنية. والحرص على توفير فرص العمل المغلّنة فعلياً، وبشكل يتناسب مع مهارات الشباب

مع صدور المرسومين السلطانيين السامين بشأن المصادقة على ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٦، واعتماد الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، تؤكد سلطنة عُمان دخول مرحلة جديدة من التنفيذ الفعلي لأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

هذه المرحلة التي تتميز بالتركيز على الاستدامة المالية، وتعزيز التنوع الاقتصادي، وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية لكل مواطن، ما يؤكد أن الرؤية الوطنية قد أصبحت خارطة طريق تُنشد بخطى ثابتة وإرادة حازمة نحو مُستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً. لقد حققت سلطنة عُمان خلال السنوات الماضية، إصلاحات مالية وهيكلية بارزة شملت إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وخفض الدين العام تدريجياً، مع الحفاظ على شبكة أمان اجتماعي قوية. ومن أبرز هذه الإنجازات، تحسين إدارة الدعم الحكومي بطريقة تقلل الهدر المالي، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الحيوية، وضبط الإنفاق الرأسمالي بما يتوافق مع أولويات التنمية الوطنية. وقيلة هي الدول التي استطاعت تحقيقها دون أن يتأثر مستوى المعيشة أو الاستقرار الاجتماعي. ميزانية عام ٢٠٢٦ كما هو مبين، تمنح الدولة هامش أمان اقتصادي كبير في مواجهة أي تقلبات محتملة، وتؤكد استمرار النهج الإصلاحية مع إبراز الجانب الاجتماعي

الرؤية

عُمان في مرحلة جديدة من النمو المستدام

جديدة تعني شأباً عُمانياً بدأ بناء مستقبله، وأسرة اكتسبت استقراراً اقتصادياً أكبر. كما يقضي التنوع الاقتصادي في القطاعات الواعدة ضرورة لضمان أن تصبح الموارد التقليدية

عنصر دعم وليس المصدر الوحيد للاقتصاد الوطني.

وتأتي هذه التحولات المتسارعة بالتزامن مع مرور ست سنوات على تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، وهي سنوات اتسمت بالهدوء والحكمة، وإدارة دقيقة لمرحلة مليئة بالتحديات الإقليمية والاقتصادية. فمنذ اليوم الأول، وضع جلالة أسس دولة المؤسسات، وأطلق رؤية «عُمان ٢٠٤٠» كإطار استراتيجي شامل، وقاد إصلاحات مالية واقتصادية متوازنة جمعت بين الجرأة في القرار والحرص على استقرار المجتمع. وقد أثبتت هذه السنوات أن النهج الذي اختاره جلالاته يقوم على التخطيط بعيد المدى، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة كخيار وطني لا يرتبط بظرف أن: بل بمستقبل أجيال قادمة إلى ميزانية ٢٠٢٦ والخطة الخمسية الحادية عشرة، تعبير عن رؤية وطنية متكاملة تجمع بين المسؤولية المالية والعدالة الاجتماعية، والطموح التنموي. الطريق الذي سلكته السلطنة بمنح الثقة بأن المستقبل يحمل مزيداً من القوة والاستقرار، والمسؤولية الآن مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لبناء عُمان أكثر ازدهاراً خطوات بخطوة.

إعادة هيكلة وزارية.. رؤية لمُستقبل واعد

بالجانب الاقتصادي بشكل مباشر؛ حيث يشهد العالم تحولاً كبيراً نحو الاقتصاد المعرفي وكثافته في قيادة مسار التنوع الاقتصادي، ولذلك لا بدّ لهذا الملف أن يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال تبني مسارات واضحة تُعزّز من دور البحث العلمي والابتكار في تطوير الاقتصاد، كما يتطلب هذا الملف عملاً أكبر على مستوى توفير الدعم

المادي والتمويل اللازم لتحقيق الهدف الأساسي من البحث العلمي والابتكار.

وزارة التراث والسياحة ووزارة الثقافة والرياضة والشباب تستعدان لاستقبال مرحلة جديدة من العمل الذي يستهدف تحويل هذا القطاع إلى واحدة من القطاعات الرئيسية المساهمة في التنوع الاقتصادي بشكل أكبر مع وجود تأسيس تشريعي ومشاريع جديدة بقيادة جديدة قدمت نفسها بشكل مميز في ملف تنمية المحافظات واللامركزية الإدارية، وقد حان الوقت لأن تُوضع تلك الخبرات في مجالات جديدة خضبة وقابلة للتطوير والإبداع والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠». لقد منح جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- الفرصة من جديد لعديد القيادات لإكمال العمل الذي بدأ قبل أكثر من ست سنوات، وهذه فرصة لمعالجة التحديات وأوجه القصور، خاصة مع اكتمال خبرة كبيرة واجتياز مرحلة التعافي الاقتصادي وتوفر بيئة مناسبة للإبداع وتقديم عمل أفضل. لذلك، يجب أن تُوضع هذه الثقة موضع التقدير والاعتناء، وأن تكون مصدر تحفيز لمضاعفة الجهود لتحقيق النجاح المنشود وخدمة الوطن والمواطن والوفاء للمنفذ المخلص.

تتعلق بالاستراتيجيات العامة، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وتجنب ازدواجية الرؤى. وهذا الدمج من شأنه أن يمنح الرؤية نفساً في عملية المتابعة والتقييم والإشراف المباشر، كما أن عملية استشراف المستقبل تتطلب تكاملاً تاماً مع التخطيط الاستراتيجي. لذلك كان لا بدّ من هذا الدمج الذر سوف تظهر نتائجه سريعاً متى ما أحسن تطبيقه وتحققت أهدافه.

وجاء دمج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والمحافظات التي تستعد لتكون مركزاً عالمياً من حيث المشاريع التنموية والاجتماعية والاستثمارية بطابع حضاري يستند على ماضٍ تليد. ومما لا شك فيه أن المرحلة المقبلة التي تستهدف تطوير محافظة مسقط من خلال عديد المشاريع والخطط التنموية التي أقرتها رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تتطلب نقلاً إدارياً وفكراً شاملاً لتحويل هذه المحافظة إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي التكنولوجي، واستثمار الموقع الجغرافي الذي تتمتع به سلطنة عُمان كأحد أهم المُمكّنات لتحقيق فقرة نوعية والمساهمة المباشرة في الدخل القومي والنمو الاقتصادي للدولة.

ومن بين التعديلات كذلك دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ في وزارة الاقتصاد؛ لتوحيد جهة التخطيط الاستراتيجي والإشراف على تنفيذ الخطط المستقبلية ورسم السياسات الوطنية للتنمية، مع وجود قيادات نجحت في وضع الرؤية موضع التنفيذ؛ بفضل الدعم المطلق من القيادة الحكيمة؛ حيث إن المرحلة تتطلب تركيزاً على أمر بالغ الأهمية وهو وجود مصدر واحد للقرار والمتابعة فيما

تفصّل حضرة صاحب الجلالة السُلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- فأعاد هيكلة مجلس الوزراء بعد ما يزيد على ٥ سنوات من التشكيل السابق، والتشكيل الجديد يحصل دلالات لمرحلة جديدة من العمل الحكومي، ويتسق مع متطلبات المرحلة المقبلة، ويرتآف مع بداية الخطة الخمسية الحادية عشرة، وينسجم مع متطلبات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي دخلت ربعاها الثاني. ومن خلال التعديل الجديد والذي تضمن دمج وزارات واستحداث وحدات جديدة يتضح أنّ الملف الاقتصادي يحتل مكانة بارزة في هذه المرحلة التي تتطلب الكثير من التركيز على هذا الجانب خاصة في ظل ازدياد أسعار النفط وما يشهده العالم من اضطرابات سياسية لها تأثير كبير ومباشر على الاقتصاد العالمي.

أهم هذه التعديلات هو إعادة منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وتعيين صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد في هذا المنصب، وكان قد ألقي هذا المنصب سابقاً، وكان آخر من شغله قيس بن عبدالمعزم الزواوي. ولا ريب أن عودة المنصب تجسّد الرغبة السامية لجلالة السلطان- أعزه الله- في مُعالجة عدة تحديات في الملف الاقتصادي، كما إن تعيين شخصية وازنة كسمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، يُعد معززاً لصناعة القرار الاقتصادي من حيث السرعة والإشراف المباشر؛ حيث إن وجود وحدة تساعد في دعم وضمانة القرار هو أمر بالغ الأهمية في مرحلة تتطلب قدرًا كبيرًا من الديناميكية الإدارية والكفاءة في ذات الوقت، لاتخاذ

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا
للصحافة والنشر



د. عبدالله باحجا

معالي السيد إبراهيم البوسعيدى.. شخصية المهام الاستثنائية

يندرج قطاع التراث والسياحة كأحد محركات التنوع الاقتصادي والهوية الوطنية والقوة الناعمة والتشغيل، وهذه الاستثناءات ما لها سوى معالي السيد إبراهيم البوسعيدى؛ فخلفيته الإدارية الميدانية في استثناءات مسندم والبرهي تجعله يتمتع بفهم عميق لحساسية التعامل مع التراث والسياحة، ليس من منظور المنع، وإنما عدم الصدام، وجعل منظومة التراث والسياحة مصدر دخل ومنتجة لفرص العمل.

ويمكن الرهان على هذين القطاعين أكثر من أي قطاعات أخرى، فهما يحميان الدخل ويُنتجان فرص العمل المستدامة، وأقل كلفة من القطاعات الأخرى الثقيلة، مقارنة بالصناعة والطاقة، وعائدهما مستدام، ويوفران فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة، ويستوعبان كل فئات الشباب في كل مجتمع محلي. وبعبارة الاقتصاديين، إن الرهان على التراث والسياحة يعد تحولاً في فلسفة التنمية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد القِيَمي المستدام، والطموحات الوطنية الآن تتمثل في إعداد الخرائط السياحية بقرصها الوظيفية المستدامة لكل محافظة، وجعل صناعة منتجات التراث والسياحة مختصة بأبناء كل محافظة، وتوطين القائمة فعلاً، مثل وظائف المرشدين السياحيين ومشغلي النزول التراثية بعد تعميمها في كل محافظة، إلى جانب إدارة المواقع الأثرية، وتنظيم الفعاليات الثقافية، ووظائف الحرفيين، والنقل السياحي والمطاعم والمقاهي المحلية، وزراعة المنتجات التقليدية المرتبطة بالسياحة، والعمل على تأسيس شرطة سياحية في كل محافظة، لأهميتها من حيث إدارة المواقع السياحية والمحافظة عليها، وكل هذه مجرد أمثلة لفرص عمل في كل محافظة.

على أن تكون البداية من خلال ٣ محافظات؛ كانطاقة مُودجية واعدة، وتتخصص في السياحة العائلية؛ فبلدان وجهة عائلية مثالية؛ لأنها تجمع كل ما تلم به الأسر، وتُفترح هنا ربط التعليم الجامعي بالسياحة لرفد قطاعي التراث والسياحة بمخرجات سياحية حسب حاجة كل محافظة لها، وإقامة معاهد تدريب ميدانية، وصندوق تمويل سياحي للشباب؛ فالتراث والسياحة قادران على أن يكونا أكبر مُؤَلد للوظائف المحلية في كل محافظة إذا أُديرَا كاقْتصاد مجتمعي، كما هو سائد في بعض الدول.

من المؤكد أنه تم اختيار الأنسب لتلك المهام الوطنية الكبرى المؤملة من قطاع التراث والسياحة؛ فخطة التنمية الخمسية الجديدة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) التي ترى في قطاع السياحة أحد المُمكّنات الصلبة للتنوع الاقتصادي، في حاجة ماسة لقيادة وزارية جديدة تحمل تفويضاً سياسياً ورؤية جديدة لتحقيق رهانات بلادنا المتعددة في قطاعي التراث والسياحة، وهي تتركز في التنوع الاقتصادي وتعزيز الهوية الثقافية وخلق فرص وظيفية في كل محافظة.

انضمّ للذين عبّروا صراحةً وبصوت مُرتفع عن سرورهم بتعيين السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدى وزيراً للتراث والسياحة، فقد كنتُ من متابعي مسيرته الناجحة، وقد كنتُ من ضمن الوفد الإعلامي رفيع المستوى المُكوّن من وكيل ومديري عموم الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون سابقاً (وزارة الإعلام حالياً)، والذي جاب محافظات البلاد ومن بينها محافظة البرهي لإقامة أستوديوهات تلفزيونية، بحيث تصبح كل محافظة من محافظات بلادنا مؤهلة للنقل المباشر لأي فعالية لا مركزية أو الربط المركزي باللامركزي.

وقد وجدناه- حينذاك- ينتظرنا في الموقع، ودار الحديث عن أفضل المواقع لإقامة أستديو يعكس جماليات البرهي ونهضتها، وقد خرجنا من هذا اللقاء السريع بانطباعات عن شخصيته كالتواضع والوضوح والرزانة والثقة والاستباقية والتواصل الفعّال... إلخ. وعندما انتقل إلى محافظة مسندم محافظاً لها، أشاد عاهل البلاد- حفظه الله ورعاه- بأدواره وجهوده في تنمية مسندم، وهي إشادة سلطانية نادرة واستثنائية في ذاتها، حينها أيقنتُ أنّ هذه الشخصية لن تمكث طويلاً في الإطار المحلي، رغم كل ما تحقّقه من نتائج إيجابية، وأنها تُوهّل لإطار وطني عام. وهذا ما تحقق مع تعيينه وزيراً للتراث والسياحة.

وتوصفنا لمعالي السيد إبراهيم البوسعيدى بشخصية المهام الاستثنائية ليس مُجاملةً، وإما توصيف دقيق وعميق؛ فالبرهي موقع جغرافي عُمني استثنائي، وهي عمق حدودي عُمني تاريخي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني، وتعيينه محافظاً للبرهي من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ مهمة استثنائية، كما إن نقله إلى محافظة مسندم ذات الأولويات سالفة الذكر، وأكثرها تحاطماً بحكم جيوسياستها وطبيعتها الجغرافية، هي كذلك مهمة استثنائية بامتياز، ونجاحه فيها حقق الامتياز، بدليل الإشادة السامية بدوره وجهوده.

وتعيينه مُؤخراً وزيراً للتراث والسياحة يتماهى مع نفس المهام الاستثنائية التي تولاها في البرهي ومسندم، لكن هذه المرة ليس من نطاق الرؤية المحلية لجغرافيات وطنية استثنائية، وإنما لنطاق وطني عام له مهام استثنائية متعددة الأغراض والغايات، وتراهن عليها مسيرتنا المتجددة في مستقبلها الاقتصادي القيمي، المتمثل هنا في التراث والسياحة، وهذه نظرة سلطانية ثابتة في هذه الشخصية القيادية الواعدة.

المقومات الشخصية التي يتمتع بها معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدى، وتجاربه الناجحة في المهام والمواقع الاستثنائية سالفة الذكر، يحتاج لها قطاعا التراث والسياحة في مختلف مواقعهما الجغرافية في بلادنا المترامية الأطراف، في ظل الحاجة لإدارة قيادية تفهم الخصوصية قبل التعميم، وتحمي الهوية قبل التسويق. وفي رؤية «عُمان ٢٠٤٠»

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ ، ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ ، ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠- فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

وسط حراك سياحي واقتصادي نشط

«أضواء البريمي» تخطف الأنظار بتجارب بصرية مبتكرة

الزائرين، بالتنوع الكبير الذي تشهده
الفعاليات والتنظيم المميز للمواقع، مشيراً
إلى أن البرنامج جاء شاملاً ومناسباً لجميع
أفراد الأسرة، ويعكس جهداً واضحاً في
التخطيط والتنفيذ، إلى جانب ما وفرته
الفعاليات من أجواء ترفيهية وثقافية
جذابة، كما أن إتاحة الدخول المجاني
أسهمت في زيادة الإقبال ومنحت الزوار
تجربة ممتعة ومتكاملة.

من جانبه، أعرب صبيح بن سالم الكعبي، صاحب مؤسسة صغيرة متخصصة في القهوة المختصة، عن شكره لإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة وعرض منتجاتها ضمن فعاليات شتاء البريمي، مؤكداً أن هذه المبادرات أسهمت في التعريف بالمنتجات المحلية والوصول إلى شريحة أوسع من الزوار، وساعدت على تنشيط حركة البيع وبناء علاقات مباشرة مع الجمهور في بيئة تنظيمية محفزة وداعمة لرواد الأعمال.



البوشي عن شكره لسعادة السيد الدكتور
محافظ البريمي على ثقته بالشباب ودعمه
اللامحدود، وإتاحة الفرصة لهم للإبداع
وتقديم تجارب نوعية تسهم في إبراز
هوية المحافظة بصورة مختلفة ومبتكرة.
وأشاد عبدالله بن سالم الرشدي، أحد

أن مهرجان أضواء الربيع جاء نتيجة عمل فني متكامل اعتمد على أحدث تقنيات الإضاءة والإسقاط الضوئي، وبنى على رؤية تهدف إلى إبراز المعالم التاريخية بأسلوب حديث، وتقديم تجربة بصرية تواكب تطلعات الجمهور. وأغرب



رئيسية، إلى جانب فعاليات مصاحبة
في ميدان واحة البريمي، تشمل معرض
(ومضة إدراك) المختص بالإضاءات،
ومسرحاً مفتوحاً للعروض الفنية والفرق
الشعبية، إضافة إلى حفلات غنائية،
وأركان مخصصة للأسر المنتجة، والألعاب

الكهربائية والإلكترونية، والرسم على
الوجه، وركن المطاعم والمأكولات، بما
يوفر تجربة متكاملة تلائم مختلف الفئات
العمرية.

وأوضح إسماعيل بن حمد البلوشي،
مدير الشركة المنفذة لعروض الأضواء،

البريمي - ناصر العبري

تواصل محافظة البرمي فعاليات
شتاء البرمي ٢٠٢٦ تحت شعار «شتي
وإنا»، في أجواء شتوية مميزة تشهد
حراكاً سياحياً واقتصادياً نشطاً، مع تنوع
للفعاليات الثقافية والترفيهية والرياضية
التي تستقطب الزوار من داخل المحافظة
وخارجها، وتعزز مكانة البرمي كوجهة
شتوية متكاملة.

ووضمن فعاليات شتاء البريمي، انطلق مهرجان أضواء البريمي والذي يستمر حتى ٢٠ يناير الجاري، مقدِّمًا تجربة بصرية مبتكرة تُبرز المعالم التاريخية والحضارية لمعلمللمحافظة بأسلوب إبداعي حديث، من خلال عروض الإضاءة والإسقاط الضوئي التي حوَّلت عدداً من المواقع البارزة إلى منصّات تفاعلية تعكس الهوية الثقافية للمكان بروح معاصرة.

وتتوزع عروض المهرجان على ٤ معالم

أميل هميم يحيى ليلة فنية ساحرة ضمن «مهرجان صحار»

إقبال سياحي لافت خلال «الموسم الشتوي» في الوسطى

فصل الشتاء. وأوضح أن عدد المنشآت الفندقية المسجلة لدى إدارة التراث والسياحة بمحافظة الوسط بلغ (٢٣) منشأة موزعة بين فنادق وشقق فندقية وبيوت ضيافة في ولايات المحافظة، توفر إجمالي (٧٠٠) غرفة فندقية، حيث تتوزع المنشآت كالآتي: (٦) منشآت في ولاية محوت و (٨) منشآت في ولاية هيماف (٨) منشآت في ولاية الدقم إضافة للمنشآت الفندقية التي تشرف عليها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

حضورها على الخارطة السياحية بفضل ما تمتلكه من تنوع جغرافي و ثراء طبيعي و ثقافي، أسهم في جذب أنماط متعددة من السياحة خلال الموسم الشتوي. وأضاف أن هذا التميز انعكس في تنامي اهتمام الزوار واختيار المحافظة كوجهة متكاملة للتجربة السياحية الهادئة والمستدامة، حيث يمكن السياح ممارسة العديد من الهوايات والأنشطة مثل الغوص، والرحلات البحرية بالقوارب، المشي الجبلي، والتصوير وغيرها خاصة خلال

هيماء- العُمانية

تعد محافظة الوسطى إحدى الوجهات السياحية المميزة خلال الموسم الشتوي السياحي وذلك لتميزها بالشواطئ الرملية الناعمة المليئة بالظيور، وسهولها المنتشرة عليها نباتات الأكاسيا ومحمياتها الطبيعية التي تتواجد فيها الحيوانات النادرة.

وقال خيتيت بن عامر بن سهيل العمري مدير إدارة التراث والسياحة بمحافظة الوسطى إن المحافظة استطاعت أن ترسخ

هيماء - العُمانية

صحار- الرؤية

قدمت الفنانة العراقية أصيل هميم ليلة فنية ساحرة يسرح مهرجان صحران النسخة الرابعة، وسط حضور جماهيري واسع وتفاعل كبير. أطربت أصيل جمهورها بآقة من أشهر أعمالها، التي ردها الحضور معها بشغف، من بينها: أصبحت أصغر، يشبك لكدي، غراماي الأولى، المفروض، من الحياة، شكك حلو، في مشهودي... منتمت من الأضواء مع الأصوات، وتحولت فيه لليلة إلى ملحمة طربية نابضة بالمشاعر.

المجلس الأعلى للقضاء
محكمة الاستثمار والتجارة
إعلان قضائي



تعلن أمانة سر المحكمة أن شركة الخليج للطاقة العالمية / مؤسسة نظيرة ش.م.م. قد أقامت دعوى تجارية ثلاثية برفع رقم محكمة الاستثمار والتجارة 2025/2304/2858 ضد: راجيش مولكي كمات / الرقم المدني 74175765 المطالبة بالتالي:

1. إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمعتدين مبلغ وقدره (169,296,5) مليون وسعمائة وأثنان وتسعون ألف وستمئة وخمسة وستون ريال عماني.
2. إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمعتدين مبلغ وقدره (1307035) مليون وثلاثمائة وسبعة آلاف وخمسة وثلاثون ريال عماني تتوضأ عن قيمة الرصيد والعايدة المنظر من مبلغ فواتير الشراء حيث أنه يفقدان المبلغ دون الاستفادة والانتفاع منه قد فون على المعتدين فرص الأرباح المنتظرة.
3. إلزام المدعى عليه بالمصروفات (5000 ر.ع) مقابل أتعاب المحاماة.

ونظراً لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، فيعتبر هذا النشر إعلاناً له بموعد نظر المحكمة يوم الأربعاء الموافق: 2025/1/28 الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر محكمة الاستثمار والتجارة بمحافظة مسقط عملاً بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم: 2002/29 وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بجدة
إعلان قضائي



تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية ببدية أن المدعي/
عدنان شاهين جمعه البلوشي أقام الدعوى
رقم 1205/9916 ضد المدعى عليها/ نصر
السعيدى كيهانجلا للمطالبة بالآتي:

1. إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ 750 ر.ع سبعمائة
وخمسون ريال عماني.
2. إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ 500 ر.ع خمسمائة
ريال عماني.
3. إلزام المدعى عليها بمصاريف الدعوى.

ونظرا لتعذر إعلان المدعى عليها بالطرق العادية،
يعتبر هذا النشر إعلانا لها بموعد نظر الدعوى
في يوم الإثنين الموافق 2025/01/26 الساعة
(9:00) بمقر المحكمة الابتدائية ببدية الكائن
(بولاية بدية)، عملا بالمادة (11) من قانون الإجراءات
المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم
2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة القوة المتكاملة للأعمال والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1363692) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وقفاً للمادة 219 من قانون الشركات التجارية رقم 19/2018 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة أبو علي المتحدة والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1118284) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (تاجر فرد) إلى (شركة) محدودة المسؤولية، باسم / أبو علي المتحدة ش.م.م. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة خليفة المسكري للتجارة والمقاولات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1160419) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (تضامنية) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة كوكب الزهرة الممیزه للتجارة والمقاولات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1535329) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (تضامیة) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية الخفيفة وفقاً لآحاء قانون (نظام)
العلامات التجارية لدون مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٧٠

في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات،
عباءات نسائية (عباءات).

باسم : ريتال الزهور للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب. ٣١١، ١٤، محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار
سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥ / ١٢ / ١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية من طلبات تسجيل العلامات التجارية المبنية على هذا الأحكام قانون (لنام)
العلامات التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم / ٣٣ ٢٠١٧ .



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣١٤٨١

في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات :

أنتشطة وكالات السفر.

باسم : شركة يوسف محمد وشريكه للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٩/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية دون مجلس التأييد لدول الخليج العربية الصادر بأمره السامي رقم ٢٣/٢٠١٧.

طلب تسجيل العلامات التجارية رقم ١٧٢٦٦٦

في الفئة رقم ٢٩ من أجل السلع / الخدمات،

للأغراض الإنعاش، تاجير السيارات، النقل والبلاطات، النقل بمرآكبات الترتز، خدمات النقل كترجيذ الاماكن السياحية، تسليم البضائع، تاجير اامكن وقوف السيارات، تاجير المركبات، النقل بسيارات التاكسي، النقل بالترام، نقل المسافرين نقل وتخزين النفايات، خدمات الاتصال، المصرة في النقل، خدمات النقل نقل الرماط أو البضائع، معلومات النفاقات، عمليات الإنقاذ النجوز للنقل، تليف البضائع، خدمات السيارات.

باسم : شركة يوسف محمد وشريكه لتجارة
الجنسية : مغربية
المستوطن : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٢٨



وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
على المكتب الوطني للملكية الفكرية من طيات تسجيل الإعلانات التجارية الخيرية وفقاً لأحكام قانون (لظام)
المعاملات التجارية الدولي مجلس التعاون الدولي العربي الخيرية الصادر بدورسوم السلطاني رقم ٠٧/١٧/٢٢٢٢
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٢٢٠٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات،
خدمات المقاهي.
باسم : شارع المستقبل للأعمال
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب. ١٣٠، ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشري، الانصبي،
سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إعلان

معان المكتب الوطني للملكية الفكرية من طيات التسجيل الاعلام التجارية الموثقة وفقاً لأحكام قانون (نظام)
الاعلام التجارية لدول مجلس التعاون دول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل الاعلام التجارية رقم: ١٩٤٠٩٩

في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:

خدمات التسيية.

باسم : العربية للخدمات الخليجية

الجنسية : عمانية

العنوان : ر.ب: ٦١١ ص.ب: ٤١، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية للقوة وفقاً لأحكام قانون (تظام)
العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٥٩٩
في الفئة ٢ من أجل السلع / الخدمات،
دعانا.
باسم : شركة علي بن سعيد الشبلي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب. ٢٦٥ ، ر.ب. ٣٢٠ ، ولاية بركاء ، محافظة جنوب الباطنة ،
سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥ / ٨ / ٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية من طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لـ أحكام قانون (نظام)
العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩١٢٤٤

في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات،

تأجير العقارات، السمسة، خدمات مكاتب الائتمان، خدمات وكالات العقارات، وكلاء
الإسكان، خدمات توفير القوار، إدارة الفنادق، سمسة التأمين، خدمات سمسة التخليص
الجمركي، تخمين العقارات، إدارة الموانئ، إدارة العمارات، تأجير اشقق.

باسم: سبيع الاحلام للتجارة

الجنسية: عمانية

العنوان: ر.ب: ٤١٨، ص.ب: ١، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٠/١٢/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية الدولية وفقاً لأحكام قانون (نظام)
العلامات التجارية الصادر مجلس إدارة المصراع الوطني للخطوط العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٠

للمجلس للعلامات التجارية رقم: ١٩١٤٦١٤

في الفقرة ٢٣ من أجل السلع / الخدمات،

الخدمات المالية، الترويج والتسويق، الخدمات الكافيتارية، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتغيرة

المنتجات، الخدمات العامة، خدمات المطاعم، الخدمات الذاتية، خدمات مطاعم تقديم الوجبات

الضيافة، (تحتل على الأغذية)، خدمات مطاعم ومشروبات، خدمات مطاعم معروفة أو دون وسوي، تزيين

المطاعم، ترتيب البكك (الأكواب)، مطاعم وصاحبات تعلق تحضير الوجبات، خدمات الفنادق المتخصصة

(عداد أطباق ووجبات منزلية أو خاصة تتمثل في التسوق والعطى حسب ما يناسب المستهلك).

باسم: تباع
الجنسية: عراقية

الغرض: ربح، ٢٣٢٠ ص.ب، مسطحة عمان

تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
معان المكتب الوطني للتجارة الخارجية من طيات تسجيل العلامات التجارية المنقولة وفقاً لأحكام قانون (نظام)
العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٤١٠٠
في الفئة ٤؛ من أجل السلع / الخدمات؛
تسويق الزهور.

باسم : شهد الجبسي
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١٣٢ ص.ب: ٦٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية من طلبات تسجيل العلامات التجارية الخيوية وفقاً لأحكام قانون (تخام)
العلامات التجارية لدول التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٧٣٣١٠
هي الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات؛
مراكز اللياقة البدنية يشمل كمال الأجسام.
باسم: شركة ذروة الجيد البرونزية للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب. ١٠٨ ر.ب. ٣٢٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٢/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعان المكتب الوطني للملكية الفكرية من طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (لظام)
العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بأمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٢ .
طلب تسجيل العلامة التجارية مع : ١٩٩٦٩٠
هي الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات ؛
خدمات الوساطة التجارية (منصة رقمية متكاملة تربط بين مزودي خدمات
النقل الذين يمكنهم سعة شحن غير مستغلة، والشركات التي تبحث عن حلول
شحن عاجلة وفعالة (بري، بحري، جوي)).
باسم : سليمان خلفان الوائلي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب. ٥١١ من ب. ٥٧٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية وفقاً لأحكام قانون (نظام)
العلامات التجارية الصادر بموجب مرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٠.

الجنسية

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٥٠
في الفئة ٣٥ من أجل البيع / التوزيع ،

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة المنسوجات والأقمشة بأنواعها، البيع بالتجزئة
في المتاجر المتخصصة الملباسيات النسائية والملابس، البيع بالجملة للأقمشة، البيع بالجملة
للملابس الجاهزة وملحقها،

باسم : رباحين البريني للتجارة
الجنسية : عمانية

الصفحة : ٥١٢، رب، ٥١٢، ٨٨، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١

هل تراجع ثقة الشباب في وظائف القطاع الخاص؟

مطالب بحلول واقعية وإجراءات ملزمة ومنظومة أمان وظيفي متكاملة لتمكين الكوادر الوطنية

«الهنائي: عدم الاستقرار ومحدودية الارتقاء الوظيفي من أسباب تردد الشباب في العمل بالقطاع الخاص»

«مطالبات بتحسين بيئة العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي وتسليط الضوء على النماذج الناجحة بالقطاع الخاص»

«الغافري: الحلول تبدأ من دراسة التحديات الواقعية والتصدي لتسريح المواطنين»

«العلوي: الشباب ينظر إلى القطاع الخاص بأنه خيار مؤقت لا يوفر الاستقرار الوظيفي»

«العجمي: يجب تطوير برامج التدريب والتأهيل وربطها باحتياجات السوق»

الرؤية - ناصر العبري

يؤكد عدد من المواطنين أن العلاقة بين الشباب العُماني ووظائف القطاع الخاص يشوبها الكثير من التحديات، إذ يشعر الشباب بانعدام الأمان الوظيفي في هذا القطاع الحيوي في ظل استمرار تسريح المواطنين من بعض الشركات، مشيرين إلى أنه في المقابل يواجه هذا القطاع تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف التشغيل والمنافسة الشديدة ومتطلبات الاستدامة المالية.

ويقول إبراهيم بن حمد الهنائي، نائب رئيس غرفة الظاهرة، الهنائي، إن الشباب العُماني يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، كما أن القطاع الخاص يُعد أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني، من خلال توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، مشيرًا إلى أن العلاقة بين الشباب والقطاع الخاص لا تزال تشهد الكثير من التحديات بسبب انخفاض الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي وطول ساعات العمل، إضافة إلى محدودية فرص التطور الوظيفي مقارنة بالقطاع الحكومي، وضعف الحماية الوظيفية وغياب المسارات المهنية الواضحة.

ويوضح أن هذه التحديات تسبب في تردد الشباب أو العزوف بشكل كامل عن قبول الوظائف في القطاع الخاص، مبيّنًا أنَّه في المقابل يواجه القطاع الخاص تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل والمنافسة الشديدة ومتطلبات الاستدامة المالية، مضيفًا: «القطاع الخاص دائمًا ما يبحث عن أصحاب الخبرات والمهارات العملية والتي تتوافق مع متغيرات سوق العمل، ويرى كثير من أصحاب الأعمال أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق».

ويُشدّد الهنائي على ضرورة إيجاد حلول تشاركية تبدأ بتحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار الوظيفي ووضوح الأنظمة والحقوق وتطوير برامج التدريب والتأهيل وربطها مباشرة باحتياجات السوق،

وتعزيز ثقافة العمل في القطاع الخاص وإبراز النماذج الناجحة من الشباب العُماني، إلى جانب تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

من جانبه، يقول الدكتور هاشل بن سعد الغافري: «خلال الخمسين سنة الماضية لاتزال ثقة المواطن ضعيفة في القطاع الخاص، على الرغم من أن القطاع الخاص أصبح اليوم يشكل ركيزة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني وشريكًا فاعلاً وأساسياً في التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، حيث إن رؤية عُمان ٢٠٤٠ قد منحت مساحة واسعة من المرونة من خلال القوانين والأنظمة والتشريعات للقيام بدوره المنوط به في تشغيل العمالة الوطنية لكونه أكثر اتساعاً في مدخلاته وعملياته ومخرجاته، ورغم تلك الجهود التي تبذلها الحكومة في تفعيل مجالات القطاع الخاص الواسعة والمتعددة إلا أن ثقة المواطن في القطاع الخاص مازالت مفقودة نتيجة التحديات التي يواجهها الشباب العُماني المنخرطين في هذا القطاع ومن تلك التحديات: عمليات التسريح المنهجية، والعقود المؤقتة وانخفاض الأجور وتأخر صرف الرواتب للموظفين».

ويضيف: «فقدان الثقة لدى المواطنين الشباب واضح من خلال مؤشرات تراجعهم عن العمل في القطاع الخاص

أو هروبهم منه نتيجة الضغوطات التي يتلقونها سواء من القوانين الهلامية الملبّية بالتغرات التي تستخدم لصالح الوافد دون المواطن أو من الضغوطات التي تفرضها اللوبيات من الوافدين، وهذا واضح في تسريح آلاف الشباب العاملين في الشركات الكبرى بقوة نفوذ أصحابها، ويزيد المشكلة تفاقمًا تصريحات المسؤولين أصحاب العلاقة التي لا تصف الواقع على حقيقته فيحاولون تلطيف الأجواء ووصف الواقع على غير حقيقته، ويضاف إلى هذا وذاك ضبابية البيانات في عدد الباحثين والمسرّحين والذين تم توظيفهم».

ويشدد الغافري: «يجب أن يكون الدور الحكومي أكثر فعالية بالسيطرة على الشركات الكبرى بدلاً من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، فمن المضحك المبكي أن تفرض وزارة العمل على محل حلالة أو غسيل ملابس تعيين عُمانِي ثم لا تستطيع وضع حد للشركات التي تسرح مئات الشباب من أبنائنا».

ويتابع قائلا: «إن إعادة الثقة بين الشباب والقطاع الخاص يجب أن تبدأ بمواجهة التحديات وتحليلها بصدق وواقعية والإسراع في إيجاد بدائل للحلول، وهذا دور الحكومة بالدرجة الأولى لأنه من غير المعقول ولا المنطقي أن يكون عدد العاملين في القطاع الخاص أكثر من مليوني وافد،

بينما لا يزيد عدد العاملين العُمانيين عن نصف مليون، ومع ذلك يتم تدوير ملف الباحثين والمسرّحين وتبيّعثر أوراقه بين جهات الاختصاص دون أن يتحمل أحد المسؤولية المباشرة عن هذا الملف، والنتيجة أن الوافد يزداد نفوذاً والمواطن يبحث عن وظيفة آمنة تحفظ له كرامته على أرضه ووطنه».

وفي السياق، يرى الدكتور ياسر بن حمود بن عبدالله العلوي، رئيس المكتبة بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بعُبري، أن ضعف ثقة الشباب العُماني في وظائف القطاع الخاص يرجع إلى ممارسات التسريح من العمل التي شهدها بعض الشركات، وهو يعمّق الفجوة بين الشباب وهذا القطاع الحيوي، ويُعزّز المخاوف المرتبطة بالاستقرار الوظيفي والأمان المهني.

ويبيّن: «كثير من الشباب بات ينظر إلى القطاع الخاص على أنَّه خيار مؤقت لا يوفر الطمأنينة المستقبلية، خاصة عندما تتم عمليات التسريح دون وضوح في المعايير أو وجود بدائل حقيقية لحماية الموظفين، وفي المقابل، تؤكد الشركات أنها تواجه ضغوطاً مالية وتغرات سوقية تفرض عليها إعادة الهيكلة للحفاظ على الاستدامة، وبين هذا وذاك، يبقى الشاب العُماني هو الطرف الأكثر تأثراً».

ويؤكد العلوي أنَّ حل هذه الإشكالية يتطلب سياسات أكثر توازناً، تضمن



نصر الله العجمي



د. ياسر بن حمود العلوي



د. هاشل بن سعد الغافري



إبراهيم بن حمد الهنائي

لدرجة جعلت البعض يرون أنه غير راغب في توظيفهم، وإن هذا التنافر تكمن وراءه أسباب لدى كل طرف، تجعل بينهما فجوة ليست في صالح الوطن واقتصاده؛ فمن جهة فإنه ينفر الشباب العُماني عن القطاع الخاص لانخفاض أجوره مقارنة بالقطاع العام، ولتأخُّره عن نظيره العام من حيث الاستقرار الوظيفي وعدد ساعات العمل، وكذلك من حيث انعدام الحماية الوظيفية أو ضعفها، وعدم وضوح المسؤوليات الوظيفية بدرجة مُشوّشة تجعل المسارات المهنية غير واضحة».

ويبين: «على الجانب الآخر، يواجه القطاع الخاص تحديات عدة، أبرزها ارتفاع تكاليف التشغيل ارتفاعاً يؤثر على مستوى المرتبات لديه، وكذلك فإن المنافسة الشديدة تفرض على الشركات أن تقدم للمستهلك أسعاراً منافسة تجذبه؛ هذا فضلاً عن حاجتها إلى موظفين ذوي مهارات عالية، وهي المهارات التي يُعوّل في غرسها على التعليم الذي لا تتواءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، وهذا المشكلة يمكن حلها بتناولها من منطلق السعي إلى حلها، وهو ما يقتضي النظر إليها بشكل متوازن، وعدم اختزالها في أزمة ثقة أو فجوة بين الطرفين، بل النظر إليها باعتبارها مجموعة تحديات مترابطة تتطلب حلولاً تشاركية، تشمل تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار الوظيفي ووضوح الأنظمة، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وربطها مباشرة باحتياجات السوق».

ويبيّن: «يحتاج الشباب العُماني إلى أن نعزز لديه ثقافة العمل في القطاع الخاص، وأن نبرز له النماذج الناجحة من الشباب العُماني، أضف إلى ذلك أن تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية عوامل أساسية في سد تلك الفجوة بين الطرفين وتحويلها إلى شراكة حقيقية تخدم الاقتصاد الوطني وتحل هذه التحديات».

222.1 ألف زائر للجبل الأخضر في 2025 بنمو 9.1%



الولاية تعتبر من أهم مناطق السياحة البيئية وسياحة المغامرات حيث يمكن للزائر الاستمتاع بالأنشطة المختلفة مثل المشي في الأودية وزيارة الكهوف وممارسة رياضة تسلق الجبال والتي بدورها تساهم في التعرف على الثقافة المحلية في قرى الولاية، مما يعزز من جاذبيتها كوجهة سياحية متكاملة.

وتُعد ولاية الجبل الأخضر محافظة الداخلية من أبرز الوجهات السياحية في سلطنة عُمان، لما تتميز به من أجواء معتدلة في فصل الصيف والباردة شتاء، كما أن توافر العديد من المنشآت الفندقية والاستراحات والنزل السياحية، وإقامة الفعاليات المختلفة ساهم في جذب السياح، بالإضافة إلى ذلك فإن

الجبل الأخضر - العُمانية

بلغ عدد زوار ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية، خلال الفترة من يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٢٥، ٢٢٢ ألفاً و١٥١ زائرًا، مقارنة بـ ٢٠٣ ألف و٦٢٩ زائرًا خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢٤ مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٩,١ في المائة، وذلك وفقاً للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأوضحت الإحصاءات أن عدد الزوار العُمانيين إلى ولاية الجبل الأخضر خلال العام ٢٠٢٥ بلغ ٨٢ ألفاً و١٤٢ زائرًا، وبلغ عدد الزوار السعوديين ١٤ ألفاً و٩٥٧ زائرًا، وبلغ عدد الزوار الإماراتيين ١٤ ألفاً و٥٨٨ زائرًا، أما عدد الزوار البحرينيين فقد بلغ عددهم ٦٩٩ زائرًا، بينما وصل عدد الزوار الكويتيين ١٤ ألفاً و٤٤١ زائرًا، كما بلغ عدد الزوار القطريين ٧٧٩ زائرًا. وبيّنت الإحصاءات أن عدد الزوار من الجنسيات العربية الأخرى بلغ ٩ آلاف و٩٠٢ زائر، في حين شكّلت الجنسيات الأجنبية النسبة الأكبر من الزوار بـ ١١ آلاف و٦٤٣ زائرًا.

بحضور 35 مشاركًا من مأموري الضبط القضائي في الهيئة

ترسيخ الممارسات الرقابية والتنظيمية لموظفي «الخدمات المالية» في ورشة متخصصة حول «الضبطية القضائية»

مسقط - الرؤية

نظمت هيئة الخدمات المالية ورشة عمل متخصصة بعنوان «صفة الضبطية القضائية» بحضور ٣٥ مشاركاً من مأموري الضبط القضائي في الهيئة، بهدف تعزيز الأداء الرقابي والتنظيمي من خلال رفع مستوى الوعي القانوني لدى المشاركين وتعزيز كفاءتهم في التعامل مع المخالفات والإجراءات ذات الصلة، انسجاماً مع دور الهيئة الرقابي وحرصها على ضمان الامتثال للتشريعات المنظمة للقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها.

وشهدت الورشة - التي نفذها ممثل من الادعاء العام - تغطية شاملة للإطار القانوني لصفة الضبطية القضائية مع التركيز على الدور المحوري لمأموري الضبط القضائي في إنفاذ القوانين وحماية النظام



العام، كما استعرضت الورشة نطاق الصلاحيات المخولة لهم والحدود القانونية لممارستها إلى جانب المسؤوليات المترتبة عليها لبناء فهم متين للممارسات القضائية السليمة. وأتاحت الجلسات حواراً تفاعلياً؛

حيث شارك الحضور بمداخلات وأسئلة غطت جوانب عملية وتطبيقية؛ مما أسهم في تعميق الفهم المشترك لمفهوم الضبطية القضائية وآليات تنفيذها ضمن اختصاصات الهيئة.

255.54 مليون ريال أرباح بنك مسقط بنهاية 2025

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في السلطنة- النتائج المالية الأولية غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، حيث حقق البنك ربحاً صافياً قدره ٢٥٥,٥٤ مليون ريال عماني مقارنةً بالربح الصافي البالغ ٢٢٥,٥٨ مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤م، بزيادة نسبتها ١٣,٣٪. وبلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية وإيرادات التمويل الإسلامي ٤١٣,٠١ مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مقارنة بمبلغ ٣٩٧,٧٠ مليون ريال للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٣,٨٪، وبلغت الإيرادات الأخرى ١٧٤,١٨



من العام ٢٠٢٤م. وسجل صافي محفظة القروض والسلفيات والتي تشمل التمويل الإسلامي ارتفاعاً بنسبة ٤,٨٪ لتصل إلى ١٠,٣٣١ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ١٠,٣٣٧ مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وارتفعت إيداعات الزبائن والتي تشمل إيداعات زبائن الصيرفة الإسلامية بنسبة ٦,٧٪ لتصل إلى ١٠,٤٣٠ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ٩,٧٧٧ مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وسيعلن البنك عن نتائجه وقوائمه المالية النهائية غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بعد قيام مجلس إدارة البنك بدراستها والمصادقة عليها في اجتماعه المزمع عقده في شهر يناير ٢٠٢٦م.

مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مقارنة بمبلغ ١٤٥,٠٠ مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٢٠,١٪ وتعود هذه الزيادة إلى نمو الأعمال وارتفاع دخل الاستثمارات. وبلغت مصروفات التشغيل خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ٢٢٢,٨٨ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ٢٠٩,٣٦ مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٦,٥٪، وخُصص البنك مبلغاً وقدره ٦٠,٩٧ مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م لمجابهة صافي تعثر القروض والخسائر المحتملة الأخرى مقابل صافي مخصصات بلغت ٦٤,٤١ مليون ريال عماني لذات الفترة

مواصلة جهودها لترسيخ صناعة السيارات في عُمان

«كرورة للسيارات» تحقق إنجازاً لافتاً بإنتاج وتوريد 900 مركبة للسوق المحلي

مسقط- الرؤية

بلغ عدد المركبات التي تم إنتاجها وتوريدها للأسواق المحلية من قبل شركة كروة للسيارات خلال عام ٢٠٢٥، نحو ٩٠٠ مركبة من مختلف الأنواع، وذلك في إطار جهودها الهادفة إلى ترسيخ صناعة السيارات في سلطنة عُمان، ورفع القطاع الصناعي منتجات جديدة تعزز من الصناعة العُمانية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المركبات، وبناء مكانة سلطنة عُمان كأحد أعمدة صناعة حلول النقل.

وقال الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، إن الإنجاز الذي حققته الشركة في إنتاج وتوريد المركبات للأسواق المحلية ينطلق من رؤيتها الراسخة لتأسيس صناعة سيارات وطنية في سلطنة عُمان، وتحقيق رؤيتها الاستراتيجية في هذا المجال الذي تحتاجه البلاد، إلى جانب تلبية احتياجات السوق المحلي من المركبات لمختلف الاستخدامات.

وأضاف أنَّ الحافلات المدرسية شكّلت النسبة الأكبر من إنتاج الشركة، بعدد ٨٢٢ حافلة مدرسية، وذلك وفق الخطة الموضوعة لإحلال المركبات المدرسية، وبما يضمن

توافر متطلبات الأمن والسلامة للطلبة والطالبات، وفق أفضل معايير الجودة العالمية في صناعة السيارات، وطبقاً للاشتراطات الوطنية المعتمدة. وأشار إلى أن الشركة قامت كذلك بإنتاج وتوريد ١٠٠ حافلة للقطاعات الحكومي والخاص، ضمن حلول نقل متكاملة صُممت بعناية لتلبية متطلبات التشغيل المؤسسي والنقل الجماعي بكفاءة عالية وموثوقية مستدامة، مؤكداً أن هذه الطلبات تعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها منتجات الشركة.

وبيّن أنَّ الشركة نجحت أيضاً في إنتاج وتوريد ٣٠ حافلة مخصصة لقطاع النفط والغاز، جرى إعدادها وفق أعلى مستويات السلامة المعتمدة لدى شركة تنمية نفط عُمان، بما يضمن الأداء الأمثل في البيئات التي تعمل بها، موضحاً أن ذلك يعكس الثقة المؤسسية في الحلول التي تقدمها كروة للسيارات، لافتاً إلى أن الإنتاج والتوريد للسوق المحلي يعكس كفاءة الصناعة العُمانية في مجال السيارات، ويُعد ترجمة عملية لالتزام الشركة بالإسهام في رفد الأسواق باحتياجاتها من المركبات.

وأكد البلوشي أن كروة للسيارات تمضي بثبات نحو المستقبل من

مسقط- الرؤية

أطلقت الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل في سلطنة عُمان- برنامجها التدريبي للخريجين مراس في نسخته الأولى، لتصبح بذلك أول شركة تمويل في سلطنة عُمان تطلق برنامجاً من هذا النوع. وجرى تدشين البرنامج رسمياً خلال حفل أقيم في المكتب الرئيس للشركة، بحضور الإدارة العليا والمُتدربين المُختارين، في خطوة تعكس الأهمية الاستراتيجية للمبادرة.

ويُجسّد هذا البرنامج الرائد استثمار الشركة الاستراتيجي في الكفاءات العُمانية الطموحة، مع تركيز واضح على تعزيز جاهزيتهم لسوق العمل، وخلق فرص توظيف مستدامة، ودعم جهود التعمين بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية. وخلال حفل الإطلاق، جرى تقديم عرض شامل تناول أهداف البرنامج ومحاوَره الرئيسة، وبين آليّة التنفيذ والمراحل العملية المصممة لضمان تحقيق أقصى أثر تدريبي ومهني للمشاركين.

وانسجاماً مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وترسيخاً لالتزام الوطنية للتمويل بتطبيق معايير البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات (ESG)، يجسد برنامج مراس للخريجين نموذجاً عملياً للاستثمار المسؤول في رأس المال البشري الوطني. ويقدم البرنامج رحلة تطوير منظمة تركز على الكفاءات، وترتبط بفاعلية بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في بيئة العمل، بما يُسهم في تعزيز الجاهزية المهنية للشباب العُماني. ويهدف البرنامج إلى صقل إمكانات الجيل

تعاون بين «الظاهرة الدولية» و«المصرية للمقاولات» لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط- الرؤية

وقّعت شركة الظاهرة الدولية مذكرة تعاون مع الشركة المصرية للمقاولات، لتنفيذ خدمات المياه والبنية الأساسية؛ وذلك في إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية، ودعم تنفيذ المشاريع المشتركة في عدد من القطاعات الحيوية؛ بما يُسهم في تحقيق أهداف التوسع الاستثماري، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع وفق أفضل المعايير المعتمدة.

ويهدف التعاون إلى تقديم الدعم اللوجيستي وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بزيادة المشاركة المجتمعية، وتعزيز التكامل في تنفيذ المشاريع المرتبطة بالأنشطة التجارية. وقّع الاتفاقية عبدالعزيز البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة الظاهرة الدولية، والمهندس علاء محمد نور الدين المدير العام للشركة المصرية للمقاولات.

وتشمل الاتفاقية عددًا من مجالات التعاون المشتركة؛ أبرزها التعاون في المشاريع الإنشائية والبنية الأساسية، بما

يشمل أعمال التصميم والتنفيذ والإشراف وإدارة المشاريع المرتبطة بالمنشآت الداعمة للأنشطة الزراعية والتجارية، كما تتضمن مذكرة التعاون في الخدمات المساندة، بما يشمل مرافق الإنتاج والتخزين والمعالجة، والبنية التشغيلية وتطوير الحلول اللوجستية إلى جانب بناء القدرات المؤسسية، وتطبيق أفضل الممارسات في مجالات التنفيذ وإدارة المشاريع. وأكد الجانبان أن هذه المذكرة تمثل خطوة مهمة نحو بناء شراكة طويلة الأمد تقوم على التكامل في الخبرات والإمكانات، وتعزز قدرة الطرفين على تنفيذ مشاريع نوعية وفق أعلى المعايير الفنية وجودة الأداء المعتمدة. وقال عبدالعزيز البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة الظاهرة الدولية: «تُعكس هذه المذكرة توجه شركة الظاهرة نحو بناء شراكات استراتيجية فعّالة مع شركات إقليمية متخصصة؛ بما يدعم خططنا للتوسع الاستثماري، ويعزز كفاءة تنفيذ البنية الأساسية والخدمات المساندة لمشاريعنا في سلطنة عُمان.»

الصناعي، وتوطئ المعرفة، ونقل الخبرات الفنية، بما يدعم استدامة عمليات التصنيع ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والإقليمية.

وأكد الدكتور إبراهيم بن حمد البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، أن الاتفاقيات الموقعة تعكس حرص الشركة بتعزيز التصنيع المحلي ورفع نسبة المحتوى المحلي في منتجاتها، مشيراً إلى أن الشراكة مع الشركات الوطنية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الصناعي، ودعم نمو القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل مستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان المستقبلية في تطوير الصناعات الوطنية.

من جانبها، أوضحت شهلاء بنت سالم الزدجالية من خدمات المشتريات واللوجستيات في شركة كروة للسيارات، أن توقيع الاتفاقيات جاء بعد دراسة وتقييم شاملين لقدرات الموردتين المحليين، مؤكدة حرص الشركة على بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع موردين يتمتعون بالكفاءة والالتزام بمعايير الجودة، بما يسهم في تعزيز مرونة سلاسل التوريد، وتسريع إجراءات الشراء، وزيادة الاعتماد على المنتجات والخدمات الوطنية.

خلال الالتزام بتعزيز المحتوى المحلي ورفع تنافسية صناعة السيارات في سلطنة عُمان، تحقيقاً لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، مبيّناً أن إنتاج المركبات يمثل إضافة نوعية ضمن خطط الشركة لرفد القطاع الصناعي بمنتجات تلبي الطلب على النقل الجماعي في سلطنة عُمان والتصدير إلى الخارج، وتسهم في بناء صناعة سيارات قادرة على تلبية احتياجات السوق بكفاءة وجودة عالية.

من جانب آخر، وقّعت الشركة ٤ اتفاقيات تعاون مع عدد من الشركات المحلية، وذلك ضمن منظومة متكاملة للتوريد المحلي تشمل المكونات الصناعية والخدمات الفنية والدعم اللوجستي. وتهدف الاتفاقيات إلى تطوير منظومة توريد محلية متكاملة تسهم في تعزيز القيمة المضافة داخل سلطنة عُمان، ورفع كفاءة التصنيع، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، فضلاً عن دعم الشركات الوطنية وتمكينها من الدخول في سلاسل التوريد الصناعية المتخصصة، بما يعزز استدامة العمليات الصناعية ويخدم توجهات النمو في القطاع الصناعي.

وتندرج الاتفاقيات ضمن الخطة المحلية لشركة كروة للسيارات لزيادة نسب المحتوى المحلي

«الوطنية للتمويل» تطلق برنامج «مراس» لتمكين الخريجين



وتقنية المعلومات، والقانون، وغيرها من التخصصات ذات الصلة. وخلال فترة البرنامج التي تمتد ١٢ شهراً، سيخوض المشاركون رحلة تعلم منظمة ومكثفة، تتضمن وحدات تدريبية، وجلسات إرشاد مهني، ومشاريع تعلم عملي، إلى جانب هاكاثونات وزيارات ميدانية، مما يمنحهم فرصة اكتساب خبرة عملية ثرية داخل بيئة العمل في القطاع المالي.

وعلى مدار البرنامج، سيعمل المشاركون على تطوير المهارات التقنية والرقمية، إلى جانب المهارات الشخصية الأساسية مثل القيادة، والتواصل، والذكاء العاطفي، والمرونة، وتحليل البيانات.

وضمم البرنامج لإعداد قادة مستعدين للمستقبل، من خلال تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مهارات عملية جاهزة متقدمة تلبي متطلبات سوق العمل المتغير، مع تزويد الخريجين بالمهارات الرقمية المتخصصة، وتعزيز فهمهم للاتجاهات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية، والتمويل المستدام، والتكنولوجيا التنظيمية.

القادم من المهنيين، وتزويدهم بالخبرات التقنية والأخلاقيات المهنية والمهارات العملية اللازمة للنجاح والقيادة في قطاع الخدمات المالية المتطور.

وقال طارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للوطنية للتمويل: «يعكس برنامج مراس للخريجين التزام الوطنية للتمويل المستمر بتمكين الشباب العُماني، والمساهمة الفاعلة في دعم مسارات التحول الاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عُمان، فمن خلال الاستثمار المنهجى في الخريجين الجدد، لا نكتفي بإعداد كوادر مهنية مؤهلة فحسب، بل نُعزز أيضاً دورنا كمؤسسة وطنية مسؤولة وشريك استراتيجي في مسيرة التنمية الوطنية. ويجسّد هذا البرنامج قناعتنا الراسخة بأن تنمية الكفاءات الوطنية تشكل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار طويل الأمد.»

ويشمل البرنامج في نسخته الأولى ١٠ خريجين عُمانيين ذوي إمكانات عالية، من خريجي الدفقات الحديثة في تخصصات حيوية تشمل إدارة الأعمال، والمالية، والاقتصاد، والحاسبة،

أكدوا أهمية التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية الاستثمار المحلي

مختصون لـ«الرؤية»: ضرورة تأهيل المنتجات المحلية للتنافسية العالمية مع اعتماد مقاييس دولية لتحسين الجودة



الرؤية- ريم الحامدية

أكد عدد من المختصين أهمية التكامل الفعلي بين السياسات والتشريعات والتطبيقات العملية لتطوير المحتوى المحلي ضمن سلاسل القيمة العالمية، إلى جانب التركيز على الجودة وبناء القدرات وربط الموارد المحلي بالفرص الإقليمية والدولية لتحقيق الأثر الاقتصادي المستدام. وأشار المختصون- في حلقة نقاشية بمجموعة «قيمة» المختصة في المحتوى المحلي والقيمة المحلية المضافة، إلى أن التحديات التي تواجه المنتج العُماني في النفاذ إلى الأسواق الخارجية، تتضمن ارتفاع تكاليف التشغيل، وتعدد المواصفات والمعايير الدولية، وضعف الطلب طويل الأجل، إلى جانب محدودية السوق المحلي وما يترتب عليها من تأثير مباشر في كفاءة تشغيل المصانع والقدرة على المنافسة السريعة. كما تحدثوا عن خلال الحلقة النقاشية عن آليات تعزيز اندماج الموردين والمصنّعين العمانيين في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية، وعن اتفاقية الشراكة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند كنموذج تطبيقي، مؤكدين أن الاتفاقيات التجارية تمثل فرصاً مهمة للمورد المحلي، غير أن تعظيم الاستفادة منها يتطلب بيئة تشغيلية داعمة تشمل توحيد المواصفات، وتيسير الحصول على الاعتمادات الدولية، وتعزيز الربط بين الموردين المحليين والشركات العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود.

وفي تصريحات خاصة لـ«الرؤية»، قال خلفان الخصيصي، المختص في القيمة المحلية المضافة، إن تحول المحتوى المحلي إلى قوة تنافسية حقيقية داخل سلاسل القيمة الإقليمية والدولية يتطلب الانتقال من السياسات الحماية قصيرة الأثر إلى نهج دعم ذي يركز على التنافسية والإنتاجية والابتكار، موضحاً أن هذا التحول يستدعي إعادة تصميم السياسات الاقتصادية والتشغيلية بما يمكن الشركات المحلية من بناء قدرات مستدامة، والاندماج الفعلي في سلاسل التوريد، والمنافسة وفق معايير عالمية، بدل الاعتماد الدائم على حماية السوق المحلي.

ولفت الخصيصي إلى ضرورة تأهيل المنتج المحلي للنفاذ إلى الأسواق عبر المواصفات وشهادات المطابقة وقواعد المنشأ، واستخدام الاتفاقيات لجذب استثمارات إنتاجية مشتركة تخلق طلباً طويل الأجل على المدخلات المحلية، إلى جانب دمج الاتفاقيات مع سياسات سلاسل القيمة المحلية المضافة بدلا من التركيز على إحلال الواردات فقط، مشدداً على أهمية توفير أدوات تمويل وتأمين الصادرات لتقليل مخاطر الدخول إلى الأسواق الجديدة، وقياس أثر الاتفاقيات بمؤشرات عملية مثل نمو الصادرات والعقود طويلة الأجل وتوسع سلاسل التوريد، إضافة إلى تفعيل دور غرفة تجارة وصناعة عُمان في ربط المستثمرين من الدول الصديقة بالمصانع المحلية.

وعن النموذج الأمثل لربط المورد والمصنّع المحلي بالشركات العالمية، أوضح الخصيصي أن النموذج الأكثر فاعلية يتمثل في الشراكة المتدرجة داخل سلاسل القيمة، حيث تقوم على حوافز والتزامات متبادلة ونقل معرفي منظم، وليس على التوريد التقليدي القائم على السعر فقط، مشيراً إلى أن ذلك يتحقق من خلال شركات طويلة الأجل بدل عقود التوريد القصيرة، وتوقيع اتفاقيات متعددة السنوات تبرز استثمارات نقل التقنية والتدريب، معتبراً أن الاستقرار التعاقدى شرط أساسي لنقل المعرفة.

وحول المخاطر الاقتصادية لتوسيع اندماج المحتوى المحلي في سلاسل القيمة العالمية دون جاهزية كافية، حذر الخصيصي من أن ذلك قد يحقق فوائد سريعة على المدى القصير، لكنه يحمل مخاطر حقيقية على استدامة الاستثمار المحلي. وأوضح أن من أبرز هذه المخاطر حصر المورد المحلي في أدوار منخفضة القيمة مثل التوريد البسيط أو التجميع دون انتقال فعلي للمعرفة أو التقنية، وتعرض الاستثمارات المحلية لضغوط تنافسية من شركات عالمية أعلى كفاءة قبل اكتمال بناء القدرات الإنتاجية، إضافة إلى استنزاف القيمة المحلية المضافة خارج الاقتصاد المحلي، وضعف استقرار المورد المحلي نتيجة الاعتماد على شركاء أو عقود محدودة وتقلب سلاسل التوريد.

وأكد الخصيصي أن تحقيق التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية الاستثمار المحلي يتطلب انفتاحاً تدريجياً ومشروطاً بالجاهزية، بحيث يرتبط التوسع في الاندماج بتحقيق مؤشرات أداء واضحة، إلى جانب حماية ذكية ومؤقتة تركز على رفع الكفاءة وبناء القدرات لا على الحواجز الدائمة، مشدداً على ضرورة اشتراط نقل المعرفة والتقنية ضمن الشراكات والعقود مع الشركات العالمية، والتركيز على مراحل مختارة من سلسلة القيمة المحلية المضافة تتوافق مع الميزة النسبية المحلية بدل توطين السلسلة كاملة، مما يُعظم الأثر الاقتصادي بأقل تكلفة وأسرع وقت.

وأكد الخصيصي أهمية ربط التفضيل المحلي بتحسين الإنتاجية والجودة والتكلفة، وليس بالصفة المحلية فقط، مع المراجعة الدورية لسياسات المحتوى المحلي لضمان بقائها أداة لرفع الكفاءة والتنافسية، لا سبباً لاعتماد دائم على الدعم، مما يتيح

وفي مراحل ذات قيمة مضافة أعلى. وأضاف أن اعتماد معايير أداء عالمية لقياس المورد المحلي مقابل المنافسين الدوليين يُعد عاملاً أساسياً لتحفيز التحسين المستمر، إلى جانب إعادة تصميم الدعم الحكومي ليكون مشروطاً بتحقيق نتائج قابلة للقياس، مثل خفض التكلفة، وتحسين الجودة، أو الدخول إلى أسواق تصديرية، مؤكداً أهمية استخدام المشتريات الحكومية كأداة تطوير تنافسي عبر تفضيل الموردين الذين يحققون قيمة مضافة فعلية، وليس مجرد كونهم محليين.

وبيّن الخصيصي أن الاستثمار المنهجي في بناء القدرات، سواء في المهارات الفنية أو الإدارة الصناعية أو التحول الرقمي والامتثال للمعايير الدولية، يُمثل ركيزة أساسية، إلى جانب تحفيز الابتكار والبحث والتطوير عبر حوافز ضريبية وقبول موجه للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، كما دعا إلى تشجيع الشراكات مع الشركات الإقليمية والعالمية لنقل المعرفة والتكنولوجيا ودمج المورد المحلي في سلاسل القيمة، وتعزيز التنسيق بين الصناعة وقطاع التعليم والتمويل، مع مراجعة دورية لسياسات المحتوى المحلي لضمان رفع التنافسية وعدم خلق اعتماد طويل الأجل على الدعم.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الدولية، أوضح الخصيصي أن تحويلها من فرص نظرية إلى أدوات عملية يتطلب ربطها بالسياسات الصناعية والتنفيذية، مما يفتح أسواقاً حقيقية للمنتج المحلي ويدفع الاستثمارات طويلة الأجل، بدلا من أن تبقى مجرد إعفاءات جمركية دون أثر اقتصادي ملموس، مؤكداً أهمية تحويل كل اتفاقية تجارية إلى خارطة فرص قطاعية واضحة تحدد المنتجات والأسواق والمعايير والتوقيت، وربط الدعم الصناعي والتمويلي بتحقيق صادرات فعلية للأسواق المشمولة بالاتفاقيات.



خلفان الخصيصي



عزان العاصمي



ناصر الرحبي

قيمة

العاصمي أن كثيرا منها يبقى إطارا قانونيا غير مستغل نتيجة ضعف الجاهزية الصناعية أو غياب التنسيق المؤسسي، مبينا أن تحويل هذه الاتفاقيات من فرص إلى طلب فعلي يتطلب مواءمة السياسات الصناعية مع بنود الاتفاقيات، من خلال تحديد المنتجات والقطاعات التي تتمتع بنفاذ تفضيلي حقيقي، وتوجيه الاستثمارات والحوافز نحوها. وأضاف أن بناء منصات تصدير متكاملة تشمل التمويل، والتأمين، والامتثال الفني، والدعم اللوجستي، أصبح ضرورة بدلا من ترك المصنع المحلي يواجه الأسواق الخارجية منفرداً، داعياً إلى استخدام الاتفاقيات كأداة لجذب استثمار أجنبي نوعي، عبر اشتراط التصدير من داخل الدولة للاستفادة من المزايا التفضيلية، إذ إن الاتفاقيات لا تخدم الصناعات القادرة على التخطيط طويل الأجل إلا إذا كانت مصحوبة برؤية صناعية تمتد من ١٠ إلى ١٥ عامًا، كما أن الاتفاقيات لا تخلق الطلب تلقائياً، لكنها تحول إلى أداة قوية عندما تدمج في سياسة صناعية واضحة وموجهة.

وعن نموذج الربط مع الشركات العالمية، أشار العاصمي إلى أن أحد أبرز الاختلالات يتمثل في اختزال دور المورد المحلي في التوريد منخفض الهامش دون نقل معرفة أو تقنية، موضحاً أن النموذج الأمثل يقوم على عقود شراكة قائمة على القيمة لا السعر فقط، تشمل التدريب، ونقل العمليات، والتطوير المشترك. وبين العاصمي أن تطبيق سياسة المحتوى المحلي المتدرج يعد مسارا عمليا، حيث تبدأ الشركات بمرحلة التجميع أو التشغيل، ثم تنتقل تدريجياً إلى التصنيع الجزئي، فالتصميم، وصولاً إلى التطوير، مشدداً على أهمية إنشاء منصات تكامل صناعي أو تجمعات صناعية، تتواجد فيها الشركات العالمية والمحلية ضمن بيئة واحدة، مما يسرّع التعلم ونقل المعرفة غير الرسمية المتعلقة بالتقنيات وأساليب العمل المتبعة في الصناعات الخارجية. وأكد ضرورة تحفيز الشركات العالمية على

توطين وظائف المعرفة، مثل الهندسة والاختبار والتحسين المستمر، وعدم الاكتفاء بالتوريد فقط، موضحاً أن الاندماج الناجح لا يُقاس بكمية ما يُورّد، بل بما يتم تعلمه وبأى جزء من القيمة يتم امتلاكه. وفيما يتعلق بمخاطر الاندماج غير الجاهز في سلاسل القيمة العالمية، حذر العاصمي من أن الانفتاح السريع دون جاهزية يحمل مخاطر حقيقية، أبرزها تحول المورد المحلي إلى تابع دائم بهوامش منخفضة القدرة تفاوضية ضعيفة، وتراجع الاستيراد مع الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى إغلاق مصانع قبل بلوغها مرحلة الكفاءة، إضافة إلى فشل الاستثمارات طويلة الأجل نتيجة تقلب الطلب أو المنافسة غير المتكافئة بين الموردين والمصنّعين.

وأكد العاصمي على أن الانتقال بالمحتوى المحلي من الاعتماد على الدعم إلى التنافسية العالمية يعد مشروعا اقتصاديا متكاملا، يتطلب سياسة صناعية ذكية ومحددة، وشراكات استراتيجية حقيقية، وانفتاحا تجاريا محسوباً، إلى جانب مؤسسات قادرة على القياس والتصحيح لضمان الاستدامة والأثر الاقتصادي طويل الأجل.

بدوره، قال ناصر الرحبي، مدير القيمة المحلية المضافة بالشركة الوطنية للإنشاءات، إن سياسات الدعم والحماية الحكومية يجب أن تنتقل من مجرد سن القوانين والتشريعات إلى تبني برامج عملية للتأهيل والتدريب، تستهدف تمكين الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يهيئها للبقاء والاستمرار والنمو داخل السوق المحلي والانطلاق نحو الأسواق الخارجية.

وأوضح الرحبي أن هذه البرامج ينبغي ألا تقتصر على التدريب فقط، بل يجب أن تتضمن أنظمة قياس ومتابعة واضحة تضمن تنفيذ الخطط والمشاريع التأهيلية وفق أهداف محددة، إلى جانب برامج مصاحبة تتيح للمؤسسات المشاركة في المعارض والفعاليات داخل الدولة وخارجها، وتنظيم زيارات مباشرة للمصنّعين، مما يفتح المجال أمام فرص الشراكات الدولية ويعزز جاهزية المورد المحلي للاندماج في سلاسل القيمة.

وفيما يتعلق بتطبيق المحتوى المحلي ضمن الاتفاقيات الدولية، أشار الرحبي إلى أن هذا التطبيق لا يمكن أن يكون من طرف واحد فقط، مؤكداً ضرورة تحقيق منافع متبادلة لكلا الطرفين. وأضاف أن العقود والاتفاقيات يجب أن تتضمن بنودا

الخصيصي: نتاج إلى دعم ذكي يركز على التنافسية والإنتاجية والابتكار

العاصمي: التنافسية تتطلب خلق بيئة لتحسين جودة وكفاءة المنتج المحلي

الرحبي: يجب الانتقال من سياسات الدعم إلى تبني برامج عملية للتأهيل للأسواق العالمية

تأكيد أهمية التكامل الفعلي بين السياسات والتشريعات والتطبيقات العملية

ضرورة تعزيز الربط بين الموردين المحليين والشركات العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود

الشراكة المتدرجة النموذج الأمثل لربط المورد والمصنع المحلي بالشركات العالمية

تحفيزية تمنح المستثمرين الأجانب مزايا في حال التزامهم بالمحتوى المحلي، مثل الإعفاءات أو التخفيضات في الرسوم، أو الاستثناءات في أنظمة الإقامة والعمل، مما يعزز جاذبية الاستثمار ويحقق أهداف التوطين في الوقت ذاته.

وحول المخاطر المرتبطة بتوسيع اندماج المحتوى المحلي في سلاسل القيمة العالمية، أشار الرحبي إلى أن أبرز هذه المخاطر تتمثل في تحديات التمويل والمخاطر المالية، إلى جانب عدم قدرة بعض الموردين على الدخول إلى هذه الأسواق في ظل غياب الجاهزية. وأكد في هذا السياق على أهمية الاستعداد المسبق لدخول هذا المجال من خلال برامج التأهيل والتدريب، إضافة إلى الزيارات المتبادلة للأسواق العالمية، بما يرفع مستوى الوعي، ويبني القدرات، ويقلل من المخاطر المرتبطة بالتوسع الخارجي



صفات القائد الإداري الناجح ودوره في الارتقاء بالعمل في القطاعين العام والخاص

يقدمه الوزير المتقاعد

الشيخ خالد بن عمر المرهون

9:00 صباحا | فبراير 4 2026

فندق جراند حياة مسقط

أصبحت القيادة الإدارية في العصر الحديث إحدى أهم ركائز نجاح المؤسسات، في ظل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية وتنظيمية وتقنية متسارعة. فلم تعد الإدارة تقوم فقط على تنفيذ اللوائح والتعليمات، بل غدت عملية قيادية تهدف إلى توجيه الأفراد وتحفيزهم لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية. ويكتسب موضوع القائد الإداري الناجح أهمية خاصة في القطاعين العام والخاص، لما له من أثر مباشر في الارتقاء بالأداء، وتحقيق التنمية المؤسسية، وتحسين مستوى الخدمات والإنتاج.

المحور الأول القيادة والإدارة

1. مفهوم القيادة الإدارية
2. التمييز بين القيادة والإدارة
3. التقنية الحديثة ودورها في تطوير الأداء الإداري

المحور الثاني صفات القائد الإداري

- الرؤية الاستراتيجية
- الكفاءة المهنية والمعرفة الإدارية
- القدرة على اتخاذ القرار
- مهارات الاتصال والتواصل
- العدالة والنزاهة
- التحفيز وتنمية الموارد البشرية
- المرونة والقدرة على التكيف
- صورة القائد الإداري

المحور الثالث القائد الإداري في القطاعين العام والخاص

1. دور القائد الإداري في القطاع العام
2. دور القائد الإداري في القطاع الخاص

للتسجيل



رسوم
الاشتراك
140
غير شامل الضريبة

احجز مقعدك الآن
99846498
98191144

المقاعد
محدودة

<https://forms.gle/9y7TNi1raU4655Yc9>